الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما
(الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجاً)

أ.د . منعم صاحي العمار (*)

المقدمة

منذ أواسط ثمانينات القرن المنصرم، سادت العالم، دولاً وشعوباً، موجة عارمة لإثبات ذاتيته كدرب اضطراري للتملص من نواميس التأثير المعادة والروتينية التي حاصرت العالم من جراء سيولة الأداء التي أصابت الهيكلية القطبية للنظام الدولي السائدة آنذاك. وغدت جميع وحدات النظام الدولي بكل أرثها الإنجازي على الصعيد الوطني المؤسساتي أو الإقليمي أو الدولي بشقيه السياسي والمنظماتي، ترتقب في ظل فسحة الاستقرار الموهوم التي أنتجتها سلام الرعب الدولي، انفراطاً في وجودها وأدائها بعد ما أصابها الضرر البنيوي والقيمي من جراء خطل البرامج التأهيلية لدورها ومكانتها، والتنموية لشعوبها، والإجرائية لمقومات التفاعل بينها.

ورغم شيوع حالة الأمل الذي بدا مكبوتاً دون فضاءات تفصح عنه، إلا أن التأمل في ما جرى، آنذاك، وما ينبغي أن يكون، كان معدوماً لدرجة إن الجميع صحى متفاجئاً بما حلّ بالاتحاد السوفيتي من أحداث تفكك وانهيار حسبت بعمر الزمن لحظات لمحّية، كشفت بجد عن خطل كل الأسس التي تبنتها الاستراتيجية، كعلم وكفن، كنهج وكوظيفة، ليس لأن دورة الفعل الاستراتيجي لا يمكن التنبؤ بمعايير دورها ونضجها دون إدراك لحقيقة المسار التاريخي، بل لأن الجميع نظر للاستراتيجية كحصن عاصم من كل تغيير، وكتدبير موثوق منه لمواجهة كل طارئ. ولم يتحسب أولئك بأن الاستراتيجية لا تجدي نفعاً في ظل غياب الذاتية والإحساس بها.

ولم يلتفت أحد إلى النتيجة المغيبة أعلاه، إلا الولايات المتحدة، كما بدا ذلك ظاهرياً، سواءاً في استغلالها حلول القرن الجديد للدعوة للتغيير أو لتوظيفها لما مر به الاتحاد السوفيتي ومعسكره، آنذاك، من فوره هذه لاحت أول ما لاحت بنى الاستراتيجية وفضاءات أدائها الشامل. وأخذت قواها الفكرية ونخبها السياسية ومراكزها الاستراتيجية، تبشر بحلول عهد جديد يقوم أساساً على فتح ملف الذاتية الخاصة بدلاً من الذاتية العامة، والذاتية السياسية بدلاً من الذاتية الاستراتيجية التي حصرتها بنفسها فحسب. وبسبب ذلك نستطيع، ولو بحساب زمني متأخر، أن نفسر سر تبدل نسغ التوجه نحو الجماعية والكتلية لصالح التفتت والتذرر وتصاعد الحديث عن الديمقراطية توسلاً والتماساً، كفكرة وكوسيلة دافعة للاستراتيجية لا للسياسة فحسب توافقاً مع المنهج الذرائعي الأمريكي، رغم علم الولايات المتحدة بما غزا النظام الدولي من رؤى واتجاهات تفكير وفعل، كإعادة التأكيد على الحدود القومية، وعلى اعتبارات الجغرافية الثقافية فضلاً عن تصاعد الدعوات من أجل تعزيز الأداء المؤسساتي الدولي عملياً. ليتوافق ذلك مع ما شهده النهج الليبرالي للديمقراطية الغربية من تبدل جوهري في منظوره الأدائي.

(*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

وإزاء ذلك بدت أطروحة (النظام الدولي الجديد) مصداقاً على تشرب الاستراتيجية الأمريكية بمفاهيم الديمقراطية، عندما بنيت تلك الأطروحة على مصطلحات الغاية منها إعادة ترميم الوعي الذاتي لدى الشعوب وإعادة توصيف نظمها السياسية التي بدت تنتظر من يسلبها قوامها المؤسساتي بدءاً من صلاحية ممارستها للحكم وانتهاءاً بحق السيادة لأوطانها على وفق مقتضيات الانتقال نحو الديمقراطية.

ولسنا هنا في معرض الانتقاد للاستراتيجية الأمريكية ولا للطريقة التي يدار بها توسلها بالديمقراطية، بل جل قصدنا هنا أن نحكم، تقويماً، العلاقة بين الاستراتيجية والديمقراطية. وكيف تناوبت مكانتها، مبادلة وإحلالاً؟، ولماذا توضحت هذه الظاهرة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة دون سواها بهذا الشكل المميز؟، أسئلة بحاجة إلى إجابات وافية سنحاول الوصول إليها عبر البحث في المفردات التالية:

أولاً : في معنى الاستراتيجية

تعد مفردة الاستراتيجية واحدة من المداخل المفسرة لطبيعة الأداء السياسي المجتمعي وفروضه، ليس لكونها تمثل المنطلق الذي تبني عليه الدول سلوكها وأهدافها فحسب، بل لأنها المفتاح الذي يكشف كيف يمكن أن تحيا الدول والشعوب؟، وما يقف خلفها من غايات وأهداف ونوايا.

ودراسة الاستراتيجية، كمفهوم وكمصطلح، تستهدف نظرياً التوصل إلى تحليل موضوعي لها كبناء متكامل الغرض والنتيجة عبر تلمس معناها ومستوياتها ومقوماتها ونسب التماثل بين أنماطها فضلاً عن تحديد ما تصادفه من متغيرات تتباين في تأثيرها تبعاً لتباين المدركات والمداخل والمواقف.

وعلى هذا الأساس نالت الاستراتيجية، كمفهوم وكمصطلح وبكل ما حمّلت به من غايات، من الاهتمام الأكاديمي ما لم تنله المصطلحات والمفاهيم الأخرى.فلا توجد دولة وربما مؤسسة في عالم اليوم تستطيع أن تعزل نفسها عما تقتضيه الاستراتيجية من رؤى وخطط وتصورات ما دامت ترى فيها غاية لكل الأهداف التي تسعى من أجلها[1].

وحرياً بنا القول، إن التداخل الكبير في المفاهيم والتي غالباً ما تصور الظواهر السياسية، أثر كثيراً على بناء معنى خاص بمصطلح أو مفهوم الاستراتيجية، ليس لأن الأخير يمثل حالة متطورة عن الحالة الراسخة في الذهن أو تلك المعتادة في التصرف، بل لأنه يمثل تأطيراً موثوق به من أجل الوصول إلى الأهداف لا سيما وإن طرق ذلك الوصول تلونت بأنماط سلوكية مختلفة. وعليه فإن دراسة معنى الاستراتيجية تمثل بحد ذاتها خطوة مقصودة لمعرفة ما ينبغي حيازته إن لم نقل ما ينبغي أن يكون[2].

---

[1] د. منعم العمار، استراتيجية الأمن الوطني بين الثبات والتغيير، في مستشارية الأمن القومي، الأبعاد الإيجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق، بغداد، 2009، ص19.

[2] عن أصل هذه الفكرة والرؤية، أنظر:

Arons Plioman, Soviet Russia and Middle East, Haphisperss, London, 1970, p.8.

ولأن مفهوم الاستراتيجية، تأريخاً وحاضراً، لم يزل يرتبط في الأذهان بالحروب ولأن الأخيرة تمثل المهمة الأعلى لصاحب القرار،فإن ذلك المفهوم اقترن بالقوة العسكرية حتى أختصر اللهاث نحو حيازتها كل مقتضيات البناء المؤطرة لهذا المفهوم .

ولا يخطئ من يظن بتخصيصية هذا المفهوم، بداءة، تبعاً لالتصاقه بالمعطى أو المضمون العسكري الضيق[3]. حتى إذا ما ابتدأ باحث بتتبع أصوله المفاهيمية يجد نفسه منحازاً لتوصيفه بكونه فن القائد أو فن القيادة كما أراد له الإغريق ذلك. وقد استمر هذا الوصف طويلاً، فتلقفه الرومان من بعدهم ثم الصينيون والمسلمون لاحقاً على الرغم من اختلافهم في تبويب مخرجاته. وكان القاسم المشترك لكل تلك الأقوام، وربما تبعاً لمحدودية مشاغل البقاء، هو أن ميدان الاستراتيجية تركز في ميدان الحرب[4]. وحسب قول تونغ بأن الاستراتيجية ما هي إلا (دراسة قوانين الحرب ككل)، ووظيفتها هي حشد القوات المسلحة وتنظيمها والإعداد للحرب[5]، ومع تطور فنون البناء الهيكلي للدول واتساع مظاهر الإفصاح عن أهدافها ومطامحها، ازداد تشبثها بذلك المنحى ليغدو متوسعاً كما هو في قول ليتريه، بأن الاستراتيجية ما هي إلا (فن اعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك)، أو ضيقاً كقول كلاوز فيتز بأن الاستراتيجية هي (فن استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب)[6].

كما بدت الاستراتيجية، وكأنها مستودع لكل معطيات التعامل الدولي سلماً وحرباً، على حد تعريف القوات المسلحة الأمريكية عام 1959، بأن الاستراتيجية هي ((فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق هدف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها))[7]، أو قول ليدل هارت بأن الاستراتيجية هي ((فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية))[8]، أو كوزلوف بأنها ((عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهدافها))[9]. أو تعاضداً على حد تعريف أندريه بوفر عندما وصف الاستراتيجية بأنها ((فن استخدام القوة (القوة الشاملة للدولة) للوصول إلى أهداف السياسة))[10]. وهنا اتفق بوفر مع ما كتبه ميكافيلي في كتابه (الأمير) حيث حدد إنه بإمكان القائد استخدام قوة الدولة الاقتصادية والسكانية من مواطني الدولة والجاليات الموجودة فيها واستخدام الجوانب المعنوية لتحقيق الكسب في الحرب وتحقيق هدف السياسة بتكاليف طفيفة إذا ما قورنت بالاستخدام المباشر للقوات العسكرية للأمير[11]. وهذا ما فتح الباب واسعاً للجميع لرؤية الوظيفة الأساسية للاستراتيجية بكونها ((فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين))

---

[3] د. منعم العمار، في معنى الاستراتيجية، نشرة قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، نيسان، 2009، ص3.
[4] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مطابع آياد، بغداد، 1988، ص56 وما بعدها.
[5] نقلاً عن منير شفيق، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975، ص23-25.
[6] Clauswitz. F., On war, Penquin Book. U.S.A, 1978, p.241.
[7] نقلاً عن غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1948-1967، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1983، ص21.
[8] ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة ، بيروت، 1967، ص397.
[9] أحمد داود سليمان، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1988، ص38.
[10] أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة ، بيروت، 1968، ص28.
[11] نيقولا ميكافيلي، الأمير، تعريب خيري حماد وفاروق سعد، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، 1988، ص62.

على حد قول باليت[12]. وعلى هذا الأساس، بدت الاستراتيجية ذاتها كـ((خطة يتم من خلالها توظيف استخدام الموارد من أجل بلوغ الهدف النهائي)) على حد قول (Lerche ليرش)[13]، أو قول شافي Chaffee بأنها (خطة تتضمن تحديد الأهداف الأساسية لأية مؤسسة، والتي لا بد من أن تتلائم مع الموارد المتاحة لها والتي تعد ضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة)[14] . وكذلك تريقو وزيمرمان عندما عرف الاستراتيجية بأنها (الخطة أو الهيكل الذي يقود الخيارات التي تحدد طبيعة المؤسسة وتوجهاتها)[15].

وإزاء ذلك، بدت الاستراتيجية (خطة عمل، الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها)[16]. وفي هذا توسع كبير لمفهوم الاستراتيجية بحيث لم يعد مقتصراً على استخدام القوة بل تحول إلى منهج عمل أو خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة. وهذه الغايات تحددها السياسة أو النهج الذي تضعه المؤسسة كأهداف تروم تحقيقها . وهنا لا يخطئ هانر بالقول بأن الاستراتيجية هي ((منهج متعدد الخطوات لإنجاز أهداف محددة ومحكومة بخطة معينة متضمناً استخداماً متناسقاً لموارد وعناصر الدولة ضمن الإطار الزمني المخصص لتنفيذ تلك الأهداف))[17]. وقد ألمح أنسوف بأنها ((المنهج الذي يوجه الدولة وتغييرها))[18].

في ضوء هذا كله، يرى مانتزبيرغ بأن وضع تعريف واحد للاستراتيجية غير كافٍ ولا يفي بالغرض. ولهذا فهي قد تكون خطة، وتمثل جملة من الأفعال المقصودة الواعية بطبيعتها، أو هي نمط، أو سيل من الأفعال، أو تكون مناورة، ويقصد بها خداع الخصم. ويمكن أن تكون موقفاً، حيث تحدد أين تضع الدولة نفسها في بيئة الأعمال أو تكون منظوراً باعتبارها رؤية يمتلكها واضع الاستراتيجية[19]. وعليه يمكن أن نحدد الاستراتيجية بأنها ((المنهج الذي يتكون من عدة خطوات أساسية تتمثل في تحديد الأهداف والوسائل والمدى الزمني ووضع رؤية يمكن من خلالها توظيف تلك الوسائل للوصول إلى الهدف في ضوء الزمن المحدد))[20].

ومن الضروري الإشارة إلى الدلالة اللغوية للمفهوم، إذ يرى باركر إن أصل كلمة Strategy يعود إلى الكلمة الإغريقية Strategos وتعني القائد. والفعل منها هو Stratego والذي يعني ((التخطيط لتدمير الأعداء من خلال استخدام الموارد بفاعلية))[21]. وتعددت الآراء في القواميس اللغوية، حيث نجد قاموس Webster يعرفها بـ(علم التخطيط والتوجيه في العمليات العسكرية)، وهي أيضاً الخطة والفعل المؤسس له، كما إنها (مهارة الإدارة

---

[12] ميجور جنرال د. ك. باليت، أصول المعرفة العسكرية ، تعريب مصطفى الجمل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص91.
[13] Charles, O. Lerche, Concepts of international politics, 2 edition, prentic- Hali international Inc. U.S.A, 1970, p.15.
[14] Ellen Earle chaffee, Three models of strategy, a cademy of management review, vol. 10, no.1, U.S.A, 1985, p.89.
[15] بنجامين تريقو،وجون زيمرمان،القوة المحركة،ستراتيجية جديدة للمؤسسة،ترجمة هشام القروي،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،1990،ص11.
[16] ل. ر علاء الدين حسين مكي خماس، أفكار حول الحرب، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987، ص99.
[17] Haner, f. , Business policy, planning and strategy, winthrop. Inc, USE, 1976, p. 259.
[18] Anso ff H. l,. Business strategy, penguin Books, Ltd, London , 1977, p.9.
[19] Mintzberg. H, Patters in strategy formation, management scince, vol. 24, no. 6, 1978, pp. 11-20.
[20] محمد مصطفى جمعة السعدون، أثر إدارة نظام الإبداع الوطني في استراتيجية التكيف والسيطرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص69.
[21] Bracker. C.S, Management information systems- strategy and Action – Mo Grow- Hill, New York, 1989, p. 219.

والتخطيط)[22]. بينما حدد قاموس المورد الدلالة اللغوية للكلمة بمعنى (فن أو علم الحرب ووضع الخطط أو إدارة العمليات الحربية) لذا فهي (خطة استراتيجية)[23] .

ولا حراجة في العثور على المعاني العسكرية لمفهوم الاستراتيجية بسبب ارتباط النشأة التاريخية للمفهوم في هذا المجال. إذ أدى التحول الكبير بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في الفكر الاستراتيجي إلى الانتقال بالمفهوم من جانبه العسكري إلى جانبه السياسي، بل أصبحت السياسة هي السمة الطاغية على مفهوم الاستراتيجية بسبب زيادة الاهتمام بالمصلحة القومية للدول وخصوصاً الدول الكبرى. ومع بداية العصر النووي برزت مدرستان في الفكر الاستراتيجي:

المدرسة الأمريكية، والتي ذهبت لتعريف الاستراتيجية، بأنها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها[24].

أما المدرسة السوفيتية، فتعرف الاستراتيجية بأنها هي التي تحدد الهدف العام للحرب، كما تحدد الأساس المادي والتكتيكي للنزاع المسلح والقيادة المسؤولة عن توجيه وإدارة نوع وتركيب القوات المقاتلة والوسائل اللازمة لإنجاز العمليات العسكرية[25].

أما سكولفيسكي وهو أحد أعلام المدرسة السوفيتية، فيرى إن الاستراتيجية هي نظام المعلومات العلمية عن القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم طبقة تنظم أدائها على أساس دراسة خبرة الحروب والموقفين العسكري والسياسي أو الإمكانات الاقتصادية والمعنوية للدولة[26].

وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بدأ التغير في المدرسة العربية واهتماماتها بالدراسات الاستراتيجية من خلال السمو بالتعريف مع واقع القرن الحادي والعشرين. إذ عرف العديد من المفكرين الاستراتيجيين الاستراتيجية بأنها (الجهد العلمي المخطط للتأليف بين عدد من العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية لصياغة المستقبل على المدى الطويل والتي أصبحت بالغة الأهمية بالنسبة للقادة السياسيين والمخططين العسكريين)[27]. وهذا التعريف يسلط الضوء على شروط نجاح الاستراتيجية وعلى هندستها المعمارية، إذ يتوقف نجاح الاستراتيجية قبل كل شيء على التقدير السليم للوسيلة والغاية وتحقيق تناسقهما. إذ يجب أن تكون الغاية متناسقة مع الإمكانيات كافة، ويجب أن تكون الإمكانات المستخدمة للوصول إلى كل غاية وسيطة طريقاً للوصول إلى الغاية النهائية المتلائمة مع متطلبات وطبيعة تلك الغاية (الوسيطة) سواء أكانت احتلال هدف أو المشاركة في المخطط

---

[22] **Webster's New international dictionary of the English Language, 2 edition, London, 1956. p.1141.**

[23] **المورد (قاموس)، دار العلم للملايين، بيروت، 1973، ص914.**

[24] **كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص92.**

[25] **إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية السوفيتية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 7، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1967، ص33.**

[26] **كاظم نزار الركابي ، الادارة الاستراتيجية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص16-17.**

[27] **سيد يسين، نظرة استشرافية للتطورات العالمية في القرن الواحد والعشرين، نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1998، ص37.**

العام[28]. فيما ذهب البعض منهم، إلى أن الاستراتيجية تعمل على تحديد نظام الأولويات التي يسمح بقلب الأوضاع في المستقبل واستخدام القوى بأحسن طريقة عقلانية[29].

وإجمالاً ذهبت الدراسات العربية إلى تعريف الاستراتيجية، بأنها عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات وتوجيه السياسات واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة من مرحلة إلى أخرى لمواجهة موقف معين لتحقيق أهداف محددة. وهذا التعريف يشمل عدة عناصر هي الموقف الذي تسعى إليه الاستراتيجية لمواجهة الهدف النهائي الذي يحدده المخطط الاستراتيجي والموارد والإمكانات والتي بضوئها تعمل الاستراتيجية من أجل الوصول إلى الهدف والسياسات والأدوات والوسائل التي سيجري توظيفها، والخطة المرحلية التي لا بد من عبورها أو التوقف عندها إذ كان الهدف لا يتحقق بآلية واحدة.

- ولذلك يقول الدكتور برهان صدقي الدجاني، إن استراتيجية أية دولة لا بد أن تتوافر على تحديد الأهداف النهائية المتوخاة، وتحديد وجود العناصر والموارد التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى تلك الأهداف ومستوى اعداد تلك الموارد لتصبح قادرة على الاستخدام، وتحديد المحطات والمراحل التي لا بد من التوقف عندها أو عبورها، إذا كان التوصل إلى تحقيق الهدف فيه أمراً متعذراً في وسيلة واحدة، فضلاً عن تحديد الإطار اللوجستي للعمل والتحرك من خلال نظام الأفضليات العملياتية، وعدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة اللوجستية والأهداف الوطنية ذات الطبيعة العقائدية، وأستكشاف الظروف الخارجية المحيطة بالعمل، لبذل كل جهد ممكن لتحديد ما هو ضار ونافع[30].
- أما عن شروط وضع الاستراتيجية فيحددها محمد المسعود الشابي[31] بوضوح الأهداف بحيث تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض، واقعية الأهداف بحيث يمكن تحقيقها بالموارد المتاحة أو المحتملة، الابتكار والاعتماد على الذات، بالإضافة إلى العقلانية والتخصص أي أن تكون العلاقة بين الوسائل والأهداف عقلانية بحيث تؤدي الخيارات إلى فعالية قصوى بتكاليف أدنى، المرونة بمعنى أن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة مواقف غير محتملة أو متوقعة مثل حالة الحرب وتحديد البدائل المناسبة في ظل هذه الظروف.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات الآنفة الذكر واختلاف وجهات النظر فيها، يمكن القول، إن ثمة قاسم مشترك بين التعريفات السابقة، مفاده إن الاستراتيجية فن وعلم، تعالج الوضع الكلي الشامل للموقف الذي تستخدم فيه القوى والقدرات والإرادات المختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة، وتضع خطط هذا الاستخدام وتوفر له الوسائل اللازمة[32].

---

[28] برهان غليون، مداخلة على بحث ورقة الدكتور عبد الاله بلقزيز، ممكنات ومستحيلات الصراع العربي – الصهيوني، نحو رؤية مستقبلية، في كتاب العرب ومواجهة اسرائيل احتمالات المستقبل، نحو استراتيجية وخطة عمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص173.
[29] مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص85.
[30] برهان الدجاني، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص148.
[31] نقلاً عن فلاح حسن الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص29-30.
[32] منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص9.

والاستراتيجية في نظر معظم من كتب فيها أو مارسها تخطيطاً وتنفيذاً هي علم وفن، فهي علم لأنها تبنى على نظريات العلوم الاجتماعية والرياضية والعسكرية... الخ ، وهي فن لأن ممارستها تختلف من إنسان إلى آخر، سواء كان الذي يمارسها سياسياً أو عسكرياً.

ولو عدنا مرة أخرى لتعاريف الاستراتيجية، فإننا ننتقي أحد التعريفين الواسعين التاليين واللذين يمكن اطلاقهما على الاستراتيجيات المختلفة سواء منها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو الثقافية أو الإدارية وغيرها، حيث يعرف (واغنالز) في القاموس الإنكليزي (New standard Dictionary of the English Language) ، الاستراتيجية بأنها (فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض المقصودة)، وتشمل أربعة نواحي[33]:

- اختيار الأهداف وتحديدها.
- اختيار الأساليب العملية لتحقيق الأهداف وتحديدها.
- وضع الخطط التنفيذية.
- تنسيق النواحي المتصلة.

بينما يعرفها (روبرت شلنبرغر) و(جان بوسمان) في كتابه:

Policy Formulation and strategy management: Text and cases بأنها (نظام من الأهداف والخطط، وأيضاً عملية توزيع الموارد لتحقيق الأهداف والخطط). ويفيد (شلنبرغر) إن العناصر الثلاثة للاستراتيجية لاتعمل منفصلة عن بعضها. وبالرجوع لهذا التعريف نرى إنه يتكون من الأجزاء المترابطة التالية[34]:

- تحديد الأهداف.
- تخطيط برامج العمل المصممة لتحقيق الأهداف.
- الزام (توظيف) الموارد واختيار الوسائل لتحقيق الخطة.

إن النشاطات أو العناصر الاستراتيجية الثلاثة تعمل جنباً إلى جنب، إذ تتفاعل الأهداف الاستراتيجية وتوزيع أو تخصيص المصادر الاستراتيجية مع بعضها البعض وتعمل سوية بثلاثة مستويات هي المستوى الاستراتيجي (طويل المدى)، المستوى العملي (الآني أو اليومي أو القريب)، المستوى الإداري (الوسيط).

لذلك فإن الاستراتيجية تتضمن (نظام متسلسل من الأهداف السياسية أو مختلفة الغرض، وانجاز الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية وخطط العمل والتي تقود لتوزيع أو تخصيص موارد الدولة أو المؤسسة لتحقيق الأهداف)[35].

---

[33] نقلاً عن:
Willim E. Glueck, Business policy and strategic Management review, Mc Graw-Hill book. Co. Inc U.S.A, 1984, p.28.

[34] Robert. Sh, Jan. Boshman, policy formulation and strategy management, Text and cases, London, 1993, pp. 81-20.

[35] نقلاً عن عالية نوري أحمد البغدادي، أثر تحليل الفجوة في تحديد طبيعة الخيار الاستراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1993، ص98.

وعليه فإن الاستراتيجية الفعالة هي الاستراتيجية التي توجد في المساحة المتقاطعة ما بين موارد الدولة (السياسية، العسكرية...الخ) والأهداف والفرص المناسبة.

صحيح إن الاستراتيجية غالباً ما تترادف مع التخطيط، لكن التخطيط يتضمن عدة عمليات، من بينها انتقاء الأهداف واختيارها ووضعها، أما الاستراتيجية فهي كيفية الوصول إلى تلك الأهداف[36]. وذلك مضمونها وموضوعها. فنحن حين نباشر موضوعاً ما من الناحية الاستراتيجية، لا بد وأن نجيب على الأسئلة التالية: ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟. وفي خضم تلك الأسئلة يتحدد الإطار والأسلوب الذي من خلاله ستتم تعبئة وتنسيق وتوجيه الطاقات والموارد والقوى البشرية والمادية والمعنوية والمالية المتاحة في الحاضر والمستقبل، بغية تحقيق أهداف محددة ومرسومة من طرف التنظيم المشرف على عملية التخطيط أو عملية وضع الاستراتيجية.

ويتضح من تلك التعاريف، إن مفهوم الاستراتيجية قد تطور عند منظريه حسب توفرهم على القوة وتأكدهم من تحقيق النصر، لكننا نجد التعاريف الأكثر حداثة ترى إنه ليس من الضروري أن يدخل القائد معارك حاسمة لتحطيم جيوش أعدائه كما شرح (Lundvall)[37]، ولكن قد يكون من الأفضل، تحت ظروف معينة، استخدام خطة ذات أهداف محدودة تعتمد على تحطيم معنوياته. فليس من الضرورة أن يخوض القائد حرباً، بل الأهم أن يصل إلى الانتصار. وتكون الخطة التي اتبعها، والسياسة التي انتهجها للوصول إلى ذلك الانتصار بالوسائل الموضوعة تحت إرادته، تمثل فناً يوصف بـ(الاستراتيجية)[38]. وبالتالي لم يعد تعبير الاستراتيجية مقتصراً على الاستخدامات العسكرية، بل نجده اليوم في جميع العلوم الاجتماعية تقريباً، ويستخدم التعبير للدلالة على كيفية مواجهة أو إدارة صراع بين قوتين متضادتين، أو كيفية استغلال كل طرف لعناصر قوته، ولعناصر ضعف خصمه لتحقيق النصر. ويستخدمها آخرون للإشارة إلى جدلية الإرادات المتقابلة التي تستخدم القوة بمعناها الشامل، الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية والنفسية... الخ لفض ما ينشأ بين الدول من نزاعات، أو لتحقيق الأهداف القومية[39]. وعلى وفق هذا المفهوم تنطلق سياسات الدولة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وعند دراسة استخدام القوة المسلحة في العصر النووي يذهب آخرون إلى أن وظيفة الاستراتيجية الرئيسية في هذا العصر هي منع قيام الحرب، والحفاظ على السلام، وذلك من خلال الردع Deterrence. ونقتبس عبارة لتوماس شيلينغ يذكر فيها إنه ((إذا كانت الاستراتيجية في الماضي تعني الاستعمال الماهر للقوة، فإنها الآن تعني الاستعمال الماهر (لعدم استخدام القوة) أو هي عدم الحرب))[40]. معارضاً في ذلك العبارة الشائعة

---

[36] د. باسمة الساعدي، التخطيط الاستراتيجي وصناعة الهدف، رسالة ماجستير في دراسات الأمن الوطني غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص46.

[37] Lundvall, B.A., National system of innovation, to words a theory of innovation and interactive leavning, pinter, London, 1992, pp.16-17.

[38] جان غيتون، الفكر والحرب، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم الديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص50.

[39] للمزيد عن هذه الآراء ، أنظر: عزيز قادر، حرب الأفكار ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1988، ص135.

[40] نقلاً عن زيد محمد علي، مكانة الردع في الاستراتيجية الوقائية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص28.

من إن الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى، وذلك لأن الأسلحة النووية قد جعلت من الحرب الشاملة أمراً بعيد الوقوع. أما علماء الجغرافية السياسية Geopolitics فإنهم يستخدمون هذا التعبير للدلالة على الصراع الذي يقوم على اعتبارات جغرافية. فالاستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط المنظم للصراع بين القوى العالمية. وتتردد في هذا المجال نظريات ما كيندر وماهان[41]. فماكيندر على سبيل المثال أوجز الصراع الاستراتيجي في العالم بأنه صراع بين قوة البر وقوة البحر.

ومهما يكون من أمر، فإن النجاح في الحرب يجب أن يرتبط بالأهداف السياسية للأطراف المتحاربة. ويصاغ هذا المفهوم ضمن المقولة (السياسة هي الكل) والحرب (هي الجزء منها) والتي تفهم على إنها صراع[42]. وقد فسرت هذه الجملة أيضاً لتعني إن الحرب هي مجرد مرحلة في الصراع السياسي الدائم[43].

وأخيراً يمكننا القول إن الاستراتيجية ((تعني استخدام كل الوسائل والمعارف والموارد لتحقيق أهداف معينة، أي أن هناك تكاملاً وتداخلاً بين الأهداف والوسائل، وعلى قدر تسلسل الأهداف واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها، يكون تطور مستويات اتخاذ القرار)). وهنا بدت أولى أواصر العلاقة بين الاستراتيجية والديمقراطية، غرضياً وعملياتياً.

ثانياً: الديمقراطية، العلّة والتوجه !!.

لا يخطئ من يظن إن العالم بما واجهه من تغيرات، غيرت أسس الأداء السياسي، وقبل ذلك حققت هزات خطيرة لمفاهيم تم الاعتياد على تداولها وشككت في جدوى معطيات كثيرة ، وجد نفسه أمام عصر أقل ما يوصف به، أنه عصر التناقضات تتجاهل فيه الآيديولوجيات، وتزداد فيه الحاجة للتشريع وكأننا لا نقوى على الحياة دون تكبيل جديد تحت حجج مبتدعة تتكاثر في ظلها قوانين وتشريعات وضعية مضافة تتجه نحو ترسيخ النزعة العلمانية وهجر مسوغات التأثير التي تسوقها الهوية الذاتية وصولاً إلى عصر تتواتر فيه الرؤى والعقائد والاستراتيجيات التي بدا همها الوحيد رهن الإرادة البشرية بسياسات وآليات تحرك الإنسان لا وفقاً لطاقاته وما يمتلكه من ممكنات، بل على وفق ما يراه الآخر له، حتى تبدو إنسانيته وقد تحولت إلى مجرد أداء إداري متجمد في أنساق موصوفة من الإجراءات يتلاعب بها القابض على السلطة[44].

ويشير روبرت مايكل الفيرز في كتابه (عقدة الانتخاب) إلى خطورة هذا المسعى مؤكداً على أن التطور الديمقراطي لا يتم إلا في ظل شرعية حكم موثوق بها، ذلك لأن الحث نحو الديمقراطية على الرغم من تصاعد وتائره لم يزل يعاني من تراجع كبير بسبب ما يشوبه من اختلالات إجرائية لا تمنع المواطنين من تأمين مشاركتهم في القرارات والقضايا المصيرية فحسب، بل وإلى زيادة الانقسامات والعنف لا سيما في الدول التي تتراجع فيها

---

[41] للمزيد عن هذه النظريات، راجع: عباس محمد عبد الله ، الوزن الجيبولوتيكي وأثره على الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص65 وما بعدها.

[42] عن هذه الرؤية، أنظر: باليت، مصدر سبق ذكره، ص85.

[43] John Spainer, Games Nation play, Washington, D.C. Congressional Quarterly, 1987, p. 349.

[44] د. منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص28.

نسب المشاركة في الانتخابات أو ما يعتري الأخيرة من احتيالات وتشويه، يؤدي بالنتيجة إلى ضعف سمات العملية الديمقراطية وإلى اهتزازات حادة على صعيد صنع القرار الاستراتيجي[45].

وفي رحم هذا التناقض أصبح الإنسان بأمس الحاجة لمناقشة ذاتيته ومصيره ليس لإيقاف ما يعانيه من تداعيات أشكلت حياته وجعلته عنصراً مهملاً في حسابات بناء الدولة، بل لتأطير تحفزه للمشاركة في بناء الدولة كمعطى مجتمعي لا سياسي فحسب[46].

وهذا ما أكد عليه أحمد الدبين (وآخرون) في كتابه الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، حيث رأى إن الكثير من الشعوب لم تزل دون مستوى الوعي بمقاصد الديمقراطية ووسيلتها الأهم (الانتخابات) بل ولم تحسم أمرها في رؤية الوظيفة التي تؤديها. الأمر الذي انعكس سلباً على تحفزها في تحديد الإطار القانوني (الشرعي) للديمقراطية ونوعية المؤسسات السياسية التي تنبثق عنها. ناهيك عن صعوبة الوثوق بآليات الانتقال أو التداول السلمي للسلطة مما يؤثر على صناعة القرار الاستراتيجي ونزاهته لاسيما في التجارب التي أراد منها صانعيها استنبات الحرية في أرض محتلة كما هو الحال في العراق وافغانستان وفلسطين... الخ[47].

وإزاء ذلك بدت محاولات مقصودة همها معاونة الشعوب، والمجتمعات، والمواطنين على تحديد موقفها/ موقفهم من الديمقراطية التي لم يعد ينظر إليها بأنها وليدة زمانها أو مكانها وإنما هي ظاهرة معبرة عن تطور متواصل لعلاقة المحكومين بالحكام. وهذا ما وجد له صداً في معظم القرارات الدولية التي كان دعاتها من المنشغلين بإقحام هذه الفكرة في بانروما الأداء في السياسة الدولية بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاءاً بما تم التركيز عليه بعد انتهاء الحرب الباردة وتبلور فكرة التدخل الإنساني كوجه شرعي لتسويغ المصالح الحيوية للقوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة. حيث دأبت الأخيرة إلى تغذية الصراعات الأهلية التي تكتظ بها شعوب وقوى الأرض قاطبة طمعاً في تثبيت حقائقاً على الأرض تزيد من اختلالات الأمن وتجبر الشعوب على تقبل ما لا يرغبون فيه، وكأنها مصرة على إعادة نظم الهندسة المرتدة الهادفة إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة الاستعمارية من جديد، وهكذا بدا الحال في العراق وفلسطين وافغانستان ...الخ[48].

وتمثل تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة كشفاً واقعياً للحال الذي انتجته الاختلالات الشديدة التي لاحت جوهر العلاقة بين الإرهاب والأمن، تلك التقارير التي تشير بوضوح إلى التباين الشديد للجموع البشرية في واقع تنميتها، لا بسبب عدم امتلاكها لمقومات المباشرة بإصلاح ذلك الواقع بل لإنعدام الإرادة السياسية المؤهلة للارتفاع بذلك المستوى إلى أعلى معدلاته، أو بسبب التعسف الذي تمارسه القوى الدولية ضد

---

[45] **R. Michael Alvarez, Susan D. Hyde (eds), Election frand, Defecting and Deterning Electoral Manipulation, Washington, D.C. Brookings Institution press, 2008, p. 139.**

[46] **عن هذا الأمر، كمهمة مستدامة، أنظر: علي محمد نعمان، الوجدان العربي المعاصر وجذور الأزمة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 8، 1979، ص183. وكذلك ميشيل تشودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة، 2000، ص81-89.**

[47] **أحمد الدبين (وآخرون)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص123.**

[48] **للمزيد عن هذا الأمر، أنظر قبل انتهاء الحرب الباردة:**

Mangold, p. Super power intervention in the middle East, Room Helm, London, 1978, pp.71-76.

وبعد انتهاء الحرب الباردة ، أنظر:

Jones Bruce and John stedman, power and responsibility: Building international order in an Era at Transnational threat, Washingtopn. D.C. Brookings institution press, 2009, pp. 181-192.

شعوب بعينها حارمة إياها من أبسط حقوقها، وهي مشاركة الإنسان في التنمية، أو في تنظيم المجتمع وبما يخلق نوع من الحركية الدائمة للإنسان والاتجاه دوماً نحو المنفعة المتبادلة. وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من إعلان الحق في التنمية إذ من ((واجب الدول أن تتخذ خطوات فردياً وجماعياً، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير أعمال الحق في التنمية إعمالاً تماماً))[49]. وبرغم كل الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى معدلات التنمية البشرية على الصعيد العالمي فإن الفجوة ما زالت قائمة وبإزدياد مفرط. إذ أن 20% من سكان العالم يستهلكون 86% من الموارد العالمية وإن 80% من السكان يستهلكون 14% من هذه الموارد، وبنظرة حقيقية لما تقدم سنجد إن الواقع العملي يشير إلى أن الكبار سيلتهمون الصغار، ليس في الميدان الصناعي والزراعي والتجاري فحسب بل في ميادين السيادة والثقافة والهوية القومية، وتلك المصالح تحتاج حراس مسلحين ، وهذا يعني المزيد من بؤر التوتر والحروب[50]. تلك الفكرة التي كان الكثير من المفكرين يروجون إليها بمبررات مختلفة. فالحروب والثورات التي شهدها العالم كانت تبرر بترسيخ الأمن،في حين أشارت مبرراتها الحاضرة إلى تنامي طموحات متعسفة. وذلك هو أساس التحدي الذي يؤشره الإرهاب للأمن بمدلولاته المختلفة[51].

ولأن حصيلة غاية كهذه لم تدرك لحد هذه اللحظة، ولأن الثوابت تعرضت لغزو مفاهيمي زاد من اختلال العلاقة بين طرفي ظاهرة الوجود الإنساني سيما ببعدها السياسي، فإن تلك الظاهرة، الموقف من الديمقراطية، أصبحت ضحية للجدل المحتدم بين المثالية والبراغماتية دون أدنى تفكير بالعلة المسببة لكل ذلك حيث تكريس ابتعاد الإنسان عن هويته الجمعية ومرجعيتها المعنوية[52].

ومن علامات ذلك الجدل، أن رأى البعض بالديمقراطية نموذجاً اجتماعياً وسياسياً تتسق فواصله مع الزمن وفق قوائم تبادل تصل إلى حد كفالة العلاقة بين الإنسان – الفرد وبين الحكومة المفصحة عن إرادته، تلك القوائم التي تتولى بتواترها وقيمتها والاعتراف بها واستمراره، خلق شبكة من العلاقات المغذية والداعية إلى تداول أمور السلطة وضبط أدائها بوسائل رقابة دائمية ومحددة ومؤثرة في مسار الحياة السياسية التي لا يجوز أن ينالها الصدأ عبر برامج وسياسات مقصودة بحجة كسر رتابة الأداء الديمقراطي والتجاوز لروتينيته[53].

على العكس من ذلك، يشير عبد الإله بلقزيز في كتابه الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، إلى أن حالة الاستفحال المتزايد للإنسداد السياسي الذي ترزح فيه العديد من الأقطار العربية المعاصرة يمنعها من التقدم أو من فتح الأفق نحو التقدم ويضغط على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها إلى الحد الذي يأخذ تناقضاتها الاجتماعية إلى التعبير عن نفسها في صور من العنف الأهلي.

---

[49] عن هذا الإعلان، أنظر: د. منعم العمار، نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب، قضايا سياسية، العدد 15، 2009، ص13.

[50] عن هذا الأمر، أنظر فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد، عالم بخمسة رؤوس، دار الجمهورية، دمشق، 1994، ص65 وما بعدها.

[51] للمزيد عن هذا التحدي، أنظر: عمر عبد الجبار كامل، ستراتيجية مكافحة الإرهاب ومستقبل الهيمنة الأمر يكية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص59.

[52] عن هذا الجدل ، أنظر طاهر لبيب (تحرير)، صورة الآخر، العربي ناظراً ومنظوراً إليه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، وكذلك محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، المستقبل العربي، العدد 203، 1996، ص8.

[53] إبراهيم عبد الرحمن، الصراع السياسي على السلطة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1997، ص38.

ومن أجل ذلك لا بد، ولكي يستقيم الحال، من تفكير حقيقي في مسألة الدولة والارتفاع عن مستوى كلام العموميات السائب والكف عن الثرثرة الآيديولوجية في مسائل الاجتماع السياسي مع دعوة جادة لنقد مزدوج للدولة والمجتمع شرط أن ترفع النخب السياسية درجة انتباهها وتحسبها لما يدمر مجتمعاتها[54].

ورغم إلحاحية ما تقدم أعلاه، مازال الكثير غير واثق، والحال الذي نحن فيه، من إن التشبث بالديمقراطية كنموذج أداء وانقاذ سياسي واقتصادي واجتماعي، يمثل الحل الشامل بسبب ما تعانيه الشعوب من وضع استثنائي يحفل باختلالات أمنية قاسية تصل إلى حد التدمير لبنى الأداء المجتمعي المتعدد المصادر والأساليب والوسائل. الأمر الذي يستلزم بدءاً بناء برامج للتكيّف السياسي والاجتماعي مثل التحدث أو التفكير بالديمقراطية كأسلوب بناء وممارسة للعملية السياسية لا سيما في ظل تعارض دعاة الديمقراطية اليوم من القوى الدولية مع الذاتية الشعبية للكثير من الأمم خاصة العربية منها[55]. وهنا يرى الدكتور وليد فارس في كتابه (حرب الأفكار، الجهاد في مواجهة الديمقراطية)، إن حرب الولايات المتحدة على ما تسميه الإرهاب نشأت بالأساس من خلال الصراع الطبيعي بين ظاهرتي المصالح الاقتصادية والعقيدة الدينية التي تتحكم في مركز القرار الأمريكي والتي أدت بدورها إلى إحداث نوع من التوازن بدل التشابك في العلاقة التي تربط الموضوعين وأدت في النهاية إلى تحول الصراع إلى حرب حقيقية للأفكار بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي. وهنا وجب على العرب والمسلمين حسم اتجاهات بناء ذاتهم وحربهم مع الولايات المتحدة قبل التوسل بها لمعاونتهم على تجديد اتجاهاتهم السياسية وفق ثالوث الحرية، الديمقراطية، التنمية[56]. رغم قناعتهم بأن الديمقراطية ولدت ولم تزل كفكرة عبقرية واختراع نادر المثال لتجاوز النقائص في الواقع من أجل التقريب والجمع بينها في توليفة أسمى وأكثر ذكاءاً ومرونة ورقابة. إذ استطاعت التوليف بين مختلف أنواع التعدديات والتعارضات في الاجتماع الإنساني لا سيما بين الحاجة للأمن والنظام والحاجة إلى الحرية والتعددية. وهذا هو سر حيازة الديمقراطية للمكانة المهمة في أجندة التغيير التي لاحت المجتمعات قاطبة[57].

وعليه، فالديمقراطية كفكرة وإن ابتدعت في بيئة معينة أشرها التاريخ وحدد منطلقاتها، تبقى المهمة الكبرى التي تصادف الجميع وتدفعهم للتفتيش عن القدرة اللازمة لصياغة مشروع جاد لاستنباتها وتهيئة الظروف الملائمة لها، شروطاً ومناخاً، منشطات وتقنيات. وهذا يعني إن الديمقراطية ليست مجرد آيديولوجية أو ستاراً بل هي تركيبة من القواعد المتراصة والمترابطة فيما بينها تكمل أحدها الأخرى، وصولاً إلى بناء اقناع مستمر ومؤثر لجدوى الاقتراب من ذلك الهدف بكل ما تعتمد عليه من إقرار بتسليم واضح لوجود المعارضة أو وضع آليات سليمة لتداول السلطة أو مراعاة للحكمة في التعرف على آراء الأغلبية والاحتكام إليها كعنوان مجسد لحالة التوافق

---

[54] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص39 وما بعدها.

[55] معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326، 2006، ص21.

[56] للمزيد عن هذه الآراء ، أنظر:
Walid phares. The war of Ideas, Jihad against Democracy, palgrave macmillan, 2008, pp.19-21.

[57] الأنصاري، مصدر سبق ذكره، ص5.

السياسي العام. وهذا يعني إن الفكرة المركزية التي تقف خلف الديمقراطية تستلزم يفاعتها زرع مؤثر لقيم كانت ولم تزل تمثل جوهر السلام الاجتماعي بدءاً من التسامح وحق الاختلاف إلى قبول الرأي الآخر[58].

وإذا كانت مدارات التاريخ قد كشفت لنا تمسك الشعوب ، نخباًوشرائح، بالديمقراطية كحل مجتمعي لمشاكلها وتحقيق الأداء المستمر لها، كشفت لنا، أيضاً، اختلاف تلك الشعوب في تصريف ذلك الإجماع ووصولها إلى درجة الحيرة في اختيار أسلم الدروب للوصول إليه نظراً لتعدد الالتزامات التي ترتبها تلك العملية،لتتشوه المطالب تحت شعارات فضفاضة لا تخدم إلا فكرة أو شريحة أو تجمع محدد يصل بمطامحه حد التهور ضارباً عرض الحائط بأساسيات التوجه نحو الديمقراطية. ولهذا نرى البعض يعلل ما يقوم به تحت مظلة المطالبة بالديمقراطية ومحاربة الديكتاتورية وحرصه على حقوق الشعوب ومطالبه في الحياة الكريمة، بالعتو الذي يصادفه من القابضين على السلطة، وما أن يصل إليها حتى يصادر حق الآخرين بالمطالبة بالديمقراطية أو استخدامها[59].

وهكذا تغدو الديمقراطية أداءاً براغماتياً لا مطلباً أخلاقياً يستدعي قبل النطق به بناء صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة الحياتية بمجملها. وهذا ما نلاحظه من خلال التوسل بالديمقراطية كحل لمشكلة الإرهاب لا كمشروع للتمدن[60]. على الرغم مما أثبتته التقارير الدولية لا سيما تقرير أنماط الإرهاب العالمي من إن أكثر الحوادث الإرهابية تمت في الدول الديمقراطية. حيث أشار التقرير إنه بالمدة المحصورة ما بين عامي 2000–2003 وقعت 269 حادثة إرهابية في دول يتمتع مواطنوها بالحريات الأساسية والمشاركة السياسية. كما أن معظم معتقلي غوانتنامو هم مواطنون من دول تتميز بكونها من الديمقراطيات الراسخة[61].

مقابل ذلك يرى البعض الآخر ، إن الديمقراطية كأسلوب سياسي إذا ما صادف القبول المعقول لها ونظمت اتجاهات الأخذ بها كاستراتيجيات لها حدود في المراجعة والنقد، ستتحول إلى عقيدة تتكفل بترسيخ ذاتها كسبيل لإنهاض الأمم وتنمية الأفكار وتقويم الأخلاق، حتى تبدو هذه العقيدة ميلاداً جديداً للوجود تنتظم عبرها الاجتهادات بمختلف مقاصدها بأداء متسق الوسائل والوظائف لا مجال فيه للمزاح[62].

وهذا ما درجت عليه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنها حادت عن رؤية الديمقراطية كمطلب شعبي يتسق مع ذاتية الشعوب لا كالتزام سياسي يفرض عليها. فالذي يقرأ كتاب ريتشارد نيكسون (الفرصة السانحة) الصادر عام 1992 يجد تأكيداً صريحاً بأن الديمقراطية هي الحل الأمثل لمشاكل مختلف الدول وعلى رأسها الدول العربية، لهذا فإن على الغرب أن يصدروا إلى هذه الدول حكومات ديمقراطية ثبت نجاحها في الغرب، وإن على الولايات المتحدة أن تستغل

---

[58] عن هذه المستلزمات وعلاقتها بالتوجه نحو السلام الاجتماعي، أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، في مجموعة باحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 11، 1984، ص466-469.

[59] للمزيد عن هذه المفارقة، أنظر: أدربين كوخ، آراء فلسفية في أزمة العصر، ترجمة محمود محمد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1963، ص58.

[60] للمزيد عن هذه المقاربة، أنظر: لاري الوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص38 وما بعدها.

[61] آمنة علي سعيد، اليمين الأمريكي المحافظ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص113.

[62] للمزيد عن أفكار هذا الفريق، راجع مجموعة باحثين، الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص477-487.

نفوذها وتأمر الدكتاتوريين في مختلف بلدان العالم وخاصة في الشرق الأوسط أن يجروا انتخابات لاختيار حكومات ديمقراطية تحقق الاستقرار والرفاهية[63].

وعليه فإن الديمقراطية لا يمكن أن تستنبت دون أن نأخذ بنظر الاعتبار البنائين الآتيين[64]:

أ. بناء موضوعي يتعلق ببناء الدولة وترسيخها.

ب. بناء ذاتي يتعلق بالرغبة العامة لتحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل بدرجة معقولة من الحرية والممارسة.

وهذا ما لم يحصل في العراق عام 2003 ، إذا سارعت الولايات المتحدة إلى تطبيق ما سمي بـ(نظرية الفوضى الخلاقة)[65] بكل ما تضمنته من تدمير بنية الدولة ومؤسساتها بدعوى إن عملية ترميم بنية الدولة وتنظيف مؤسساتها من عناصر النظام السابق أصعب وتستغرق وقتاً أطول من عملية هدمها وإعادة بنائها وفق معطيات ومتطلبات الواقع الجديد[66].

وطبقاً (للفوضى الخلاقة) سمحت القوات الأمريكية للسراق والفوضويين وعناصر الجريمة المنظمة أن يسلبوا وينهبوا ويحطموا ويحرقوا مؤسسات الدولة كلها باستثناء وزارة النفط. ثم جاءت مرحلة حل الجيش العراقي بصنوفه كافة، وقوات الأمن والشرطة والمخابرات ووزارة الإعلام وجميع دوائر الدولة المرتبطة بديوان الرئاسة، مما تسبب بفقدان الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين لوظائفهم وتحولهم جميعاً إلى آلاف من الساخطين العاطلين عن العمل. وزاد الأمر سواءاًبتسريح آلاف أخرى من الموظفين الأعضاء في (حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل). وبدأت سلطة التحالف المؤقتة تتعامل مع شعب العراق كونه مجموعات عرقية ودينية وطائفية، لتلغي بذلك رابطة المواطنة بين الشعب والدولة بعد أن غيبتها، مما أدى إلى تفتيت الثقافة السياسية والوطنية والتركيز على الثقافات الفرعية التي تغلب الانتماءات الضيقة على الانتماء للوطن[67].

وتأسيساً على ما تقدم، فإن المرام، إذا ما أقرت إلحاح هذين البنائين، سيتحول من مجرد برنامج إلى مثابة ترنو الجموع لتأسيسها بجهدها كونها مصدراً ليس لتقنين السلطة فحسب بل مصدراً للعدل الاجتماعي والتنمية. وهنا لا بد من التأكيد على العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية، إذ إن كليهما يشتمل على عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، ما يجعل تحقيق أحدهما بشكل حقيقي وموضوعي قد يؤدي إلى تحقيق الآخر، لأن كلاً منهما يعطي الأولوية لإنشاء نظام سياسي واقتصادي مستقل قادر على تدبير العلاقات المتطورة بين التغييرات الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية.

ومن هنا كان من الطبيعي سقوط الاطروحات التي كانت تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة، لأن العمل من أجل التنمية الشاملة والديمقراطية الاجتماعية على

---

[63] ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي، دار الهلال، عمان، 1992، ص174.

[64] يرى البعض إن هذين البنائين لا يمكن إعادة الروح لهما عربياً دون تثاقف نقدي. للمزيد ، أنظر عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة، دراسات في المسألة الثقافية ، منشورات رمسيس، الرباط، 1999، ص82-87.

[65] عن هذه النظرية، راجع، حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، دار الطليعة، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص9.

[66] شرح قدمه السيد نبيل خوري الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية بعد احتلال العراق عبر وسائل الإعلام.

[67] صلاح الدين كمال، الأمن الوطني العراقي، دراسة في التهديدات ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، 2007، ص58.

حساب الديمقراطية السياسية لا يؤدي إلا إلى البيروقراطية القاتلة التي قتلت الديمقراطية الاجتماعية نفسها والتنمية الحقيقية أولى ضحاياها[68]. وبعد كل ما تقدم يبرز لنا وبإلحاح سؤالان مهمان:

الأول: ما هو مضمون الديمقراطية التي نسعى إليها؟ وهل هناك نموذج خاص يتلائم مع خصوصية الحال والواقع المعاش؟ بعد أن اتعبنا التكرار بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه، وأتعبنا الجهد لتأطير ما دعا إليه الآخرون بأنها تعني رقابة الشعب على نفسه. وإذا ما أردنا الوصول إلى معرفة ما تعنيه الديمقراطية ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين، فإن مهمتنا تبدو وكأنها كمن يزيح الرماد عن الجمر. إذ ليس لنا قدرة بالسيطرة عليه نظراً لما ستسفر أو تكشف عنه تلك المهمة من تناقضات جدية غالباً ما تؤطر بصيغة الصعوبات. ذلك لأن الفكر العالمي قد حمل هواجس الخوف من مغبة الفشل في الوصول إلى ما يسميه البعض بـ(شعب من الآلهة). الأمر الذي جعل البعض يترك مصلحته في بلورة حصيلة الاتجاهات التي يفصح عنها ذلك الفكر لصالح ما يفصح عنه من أدوات[69]. وهكذا بدت الديمقراطية ليست كفكرة بحاجة إلى إنضاج بل كأداة ينبغي تحديد ما تضمه من آليات هادفة لخلق توافق بين الحقوق والحريات جوهر متطلبات النظام السياسي[70]. ومتى ما أمسك الشعب بمقدمات تأسيس هذه الأداة بدت له الديمقراطية كمرحلة تاريخية ينبغي خوضها ومعلمتها Remark. وإذا لم يستطع أسقط كل إخفاقاته عليها ولسان حال جموعه يقول (إن الديمقراطية في حصار) على حد قول هاورلدلاسكي[71].

ولأجل ذلك تغدو الديمقراطية كفكرة، قد دفعت ثمن تهاون البعض في بلورتها لتتحول إلى مجرد عملية يرتبط الأداء فيها بالظروف والمتغيرات، وبمزاج صناع القرار. وهذا ما نجت منه الديمقراطيات الليبرالية وسقطت فيه الديمقراطيات الحالية، بعد أن فشلت أساساً في صياغة الآليات اللازمة لتأطير المنافع الفردية التي إذا ما ضمنت ستتيح لحامليها والمستفيدين منها فرصاً عديدة لإدراك ذواتهم، وتعظيم رضاهم عما يجري حولهم بعد أن يكونوا قد تمتعوا بهامش مريح من الحريات مقابل اعترافهم بالتعددية السياسية، وباحترام مبدأ الأغلبية، وبالمساواة السياسية، وتبني مفهوم الدولة القانونية، وأخيراً الإقرار بأن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل الأطر السياسية[72].

والثاني: ما هو السبيل لترسيخ فكرة الديمقراطية وسلمية الأداء فيها والترفع عن تبادل الأدوار في المرحلة الجنينية لها وجعل المطالبة بها حقاً لا يعلن عليه؟. الإجابة على هذا السؤال المركب تكمن في المبادرة ذات النسغ المزدوج التي تقيم الدليل على أحقية الترابط بين وجهي الديمقراطية السياسي والاقتصادي، حيث ضرورة خلق (مصالحة وطنية) يلتقط فيها الجميع الأنفاس ويراجعون مطالبهم ويبحثون عن قواسم مشتركة لأدائهم ويخطون

---

[68] ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية ، مدخل إلى تنمية عربية مستدامة، المستقبل العربي، العدد 356، 2008، ص26.

[69] منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص39.

[70] عن هذا التوافق وأثره في تشكيل خصوصية البناء الديمقراطي كما هو الحال في مصر الآن، أنظر، وحيد عبد المجيد وآخرون ، مصر والنموذج الديمقراطي، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 1999، ص178 وما بعدها.

[71] هارولدلاسكي، تأملات في ثورة العصر، تعريب عبد الكريم أحمد، دار القلم، القاهرة، د. ت، ص174.

[72] عن ضمان تلك الآليات ، أنظر: علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، في مجموعة باحثين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص40.

طريقاً واحداً لبناء النموذج، طالما إن المصلحة واحدة هي إحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية والعدالة محل المساواة. وذلك لا يتم إلا بجذب الآخر وتأهيله للالتزام بقدسية الديمقراطية كنهج للبناء لا ذريعة للتدمير. وتلك هي غاية الديمقراطية أولاً وآخراً. ولطالما بدت خطوة لا بد منها لحيازة أو لتحقيق التطور السياسي والاجتماعي كحصاد للعمل الجماعي وهدفه حيث التحول نحو دولة القانون. وهذا المطمح يعد سنة استرتيجية هدفها بناء الذات وترسيخ قيمها في الحياة والحرية ونشدان السعادة على حد قول الرئيس الأمريكي السابق توماس جيفرسون، سنة تعطي الضوء الأخضر لكي تتمتع الاستراتيجية بالذاتية المعنونة لها. فما تخلقه الديمقراطية من حوافز ترصين للقيم الفكرية والروحية، تؤسس بدورها يقيناً راسخاً بأحقية التوجه نحو تحقيقها عبر وسائل وأساليب تعمق الشعور بإمكانية الخلاص من مظاهر الترهل وعدم التركيز وبما ينسجم مع حتمية التوجه نحو صيانة الوجود بدءاً من الإنسان وانتهاءاً بالأوطان. وذلك هو مستودع الموقف من علاقة الديمقراطية كمطلب وهدف والاستراتيجية كإطار محمل بغايات كبرى[73].

ثالثاً: الاستراتيجية والديمقراطية وقوى الجذب الأولى.

في خضم تدافع وقائع التغيير الدولية، سرت قناعة مفادها إن السياسة يمكن أن تكون مرجعية مّولدة للأهداف ومسوغة للوسائل. وعلى الرغم من كثرة المحاولات العملية بهذا المجال، إلا إن اليقين ما زال بعيداً عما يعنيه مفهوم الديمقراطية ومبتغاه نظراً لتداخله مع المفاهيم الأخرى لا سيما تلك المتطابقة مع النفوذ، السلطة، قوة الإجبار، فضلاً عن التوسل به لإتمام غايات ستراتيجية، حتى غدا البوابة المفضلة لتعلية وجني المنافع المتوقعة أو المأمولة عند ذاك بدت أولى دواعي الجذب بين الديمقراطية والاستراتيجية بعد أن اختصرت دواعي الأخيرة دفعة واحدة وربطت نتائجها على مقدار ما يدره التوجه نحو الديمقراطية من مكاسب[74].

ولما كان من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف جامع ومانع للديمقراطية، لما لها من كينونة خاصة وربما تمر قرون عدة على دولة ما قبل أن يقال عنها إنها (دولة ديمقراطية). فبلوغها يتطلب إعداداً لا تشهده الأنظمة الأوليغاركية (حكم القلة) التي يتعذر عليها أن تتحول بين عشية وضحاها إلى ديمقراطية مهما تغيرت مؤسساتها تغيراً ثورياً. بينما يكفي حدوث انقلاب لتتحول الديمقراطية إلى أوليغاركية في لحظة الانقلاب لتستبد في شؤون البلاد. وعليه، فالديمقراطية وليدة عمليات تحول تدريجية طويلة الأمد وليست حدثاً فجائياً. وإن المفهوم يتغير مع تغير شكل وطبيعة الأسلوب الديمقراطي الذي ينمو ويتطور تدريجياً مع الزمن، ولا ينمو إلا إذا غرس في أرض صالحة ولا يزدهر الأمن خلال تجارب عدة بعضها ناجح وبعضها فاشل وبعضها ناجح جزئياً. ولا بد أن يمر الشعب بمعاناة كثيرة قبل أن تستقيم له الديمقراطية. فمن غير المجدي أن يغير الشعب موقفه منها أو يستعيرها لتتحقق له فجائياً، وإنما تحقيقها مرهون بتوفر متطلباتها وبإدراك الشعب ونخبه وصناع قراره طرقها[75].

---

[73] **D. Filer and other, American politics, Boston, Bears on custom publishing, 2003, pp.156-158. وكذلك: نعوم شومسكي، 11 أيلول، الصدمة، تعريب سعد الجعفر، دار الكتاب العربي، دمشق، 2002، ص28.**

[74] **للمزيد أنظر: جورج غاوس، الديمقراطية، هل بمقدورها لجم الإرهاب ، شؤون خارجية، العدد 4، 2005، ترجمة صحيفة الصباح، بغداد، في 2005/10/10، ص18.**

[75] **ويتساوى هذا الأمر في قبول أية ظاهرة سياسية. للمزيد أنظر: وليد عبد الحي، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، العدد 312، 2005، ص5 وما بعدها.**

وهنا تبدو أولى محطات الالتقاء بين المعطيين حيث وجوب حضور التخطيط العلمي المدروس للتعاطي مع كليهما. وإذ يعد التخطيط لازمة مهمة من لوازم الاستراتيجية، بناءاً ووصفاً، فإنه يعد كذلك لازمة من لوازم الديمقراطية، استنباتاً وترسيخاً. صحيح إن البناء الديمقراطي يهتم ببناء ما تحويه الثوابت على أرضية متحركة تتهدد يومياً، لا سيما في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، ما تحويه من مخاطر لا سيما عملية الحراك السياسي وتعطيل عمليات إنتاج المواقف الاجتماعية في أطر تنظيمية وفكرية تصل بين القاعدة والنخب (صناع القرار)، بل وطرح تعميمات آيديولوجية غير قابلة للتساوم تؤلف بمضامينها وما نسميه بالفلسفة السياسية التي تتولد عنها الاستراتيجية العليا الشاملة التي تنظم بدورها آليات التوجه نحو الديمقراطية. وهنا ترتهن خواتم العملية الديمقراطية بما نسميه بالإدارة الاستراتيجية للعملية برمتها والتي تستدعي وضوح الرؤية في الاختيار على وفق تراصف فكري موثوق به أولاً والتحرر من الأفكار الضيقة والجبهوية ثانياً[76].

وتعد هذه العملية/ التدبير نقطة انطلاق تختصر فيها كل النوايا والأهداف والغايات، فإن استقامت فروضها يبدو الطريق سالكاً وإن لم يحصل ذلك، فإن دورة العنف والهيام واللاخيار ستكون هي العنوان الأعم[77].

ويرى الباحث، إن الإدارة الاستراتيجية لتقبل خيار ما وتأهيله تستدعي بناء مقتربات حقيقية للتوجه نحو الديمقراطية وإتمام عملية التحول الديمقراطي أو استكمال متطلباتها وتذليل القيود التي تواجهها بكل قواها التأثيرية السالبة أو المضادة لمسيرة التحول والتي ربما تعمل على إبطاءها أو على أقل تقدير إفشال مسعاها في تحقيق أهدافها القصوى . والاستراتيجي الحاذق هو الذي يمتلك التطلع العارم نحو نموذج محدد للتداول السلمي للسلطة، عنوان استنبات الديمقراطية بأشكالها الأولى، ويعرف كيف يولد الفرص الواسعة للتعامل مع الواقع الذي تكتظ ساحاته بالعديد من الإيجابيات الداعمة والمساعدة لإتمام القصد الكلي منها. وأن التعويل على تهيئة أو استنبات شروط بيئية محددة وملائمة لنمو السلام الداخلي ((المجتمعي))، إنما هي مهمة دائمة ومستمرة تقتضيها عملية التنمية والتحول الديمقراطي وليس مهمة تستحدث في ظروف استثنائية بل هي إطار بناء لتحليل كل المواريث التاريخية والثقافية والجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة[78].

فعلى سبيل المثال، ومع تداخل خطوات البناء الديمقراطي وثبات نتائج مسارها، بدا واضحاً، إن العراق متجه نحو ترسيخ مظاهر الديمقراطية بكل ما تعني من امتلاك الشعب حق صنع قراراته بدرجة أو بأخرى خاصة وإن المهمة ليست عملاً يتم تأمينه أو نقله جاهزاً بل هي مسيرة صعبة وممتدة وجهوداً نوعية متواصلة[79]. وبقدر ما يثبت هذا الرأي قناعة مؤداها ضرورة الابتعاد عن خيار المنطقة الواحدة التي تتصف بضعف شديد بحيث

---

[76] عن هذا ا الأمر، أنظر: د. باسمة الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص43. وكذلك حاتم جبر خلف، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ومستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص83.

[77] هاني فارس، الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق، في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص133.

[78] منعم العمار، الاستباق الاستدلالي في القراءات الاستراتيجية، رؤية لمقاربة الواقع العراقي، ملحق آفاق ستراتيجية، صحيفة الصباح، بغداد، في 2005/11/10، ص14.

[79] عن هذه الرؤية ، أنظر: هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق المستقبل، من الانترنت:
www.Iraq gate, net/articlelpublish article-314. shtml.top.

يصبح معها استحالة التحول القريب نحو الديمقراطية كما يقول أمكوباور، فإنه يحقق دفقاً لأهلية مركزية تمثل المعيار الأبرز لتمثيل الإرادة الشعبية بكل ما تنطق به من ابتعاد عن احتكار السلطة وتشويه مظاهر تداولها[80]، وهنا يرى (جون هيل) إن عملية التحول الديمقراطي تولّد حال تفعيلها قوة معنوية عالية في المجتمع ترسخ عملية البناء الجديد على أسس من المشاركة في ظل سيادة القانون بكل ما تضمه عملية الترسيخ تلك من آليات تنظم شروط التعايش المشترك وتضمن وزن أكبر للمواطنة الفعالة[81]. ومن هنا بدت عملية التحول الديمقراطي في العراق حاملة لعنوان نجاعتها.. حيث الجمهور المتحضر لرؤية نتائجها أو كما يسميه (دافيد مايثوس) بالجمهور الطيب[82]. ذلك الجمهور الذي أفصح عن وعي وطني وحضاري جعل منه وحدة فاعلة حاملة للقوة المؤثرة التي جعلت من السلطة واحدة وقوية لم تزل عصية أمام أية محاولة للتفرقة الطائفية أو تجزئة الشعب والوطن.

لقد كانت حصيلة العملية السياسية أو بالأحرى حصيلة التحول نحو الديمقراطية في العراق، مثابات بناء وتوجه نحو صياغة النموذج الديمقراطي ذات النكهة العراقية والتي شكلت بمجموعها مدرسة لاستنبات مظاهر الأداء الديمقراطي ابتداءاً من تشكيل مجلس الحكم مروراً بانتخابات 2004، ثم استفتاء 2005 وانتهاءاً بانتخابات 2005 المؤسسة لبنى الانتقال نحو الديمقراطية والتي أكدت جميعها على فكرة مفادها إن الديمقراطية بقدر ما هي وسيلة للتمدن والتحضر فإنها هدف يلتصق أوتوماتيكياً بالتحرر من الاستبداد وقطع الطريق أمام أية محاولة للعودة للديكتاتورية من جديد[83]. وتلك هي علامة من علامات الجذب التي وظفتها ستراتيجية التغيير بعد عام 2003.

والحقيقة، إن تلك العملية تستدعي ، بداءة، عملية مأسسة إيجابية لمجمل عمليات الانتظام المجتمعية وخلق الهياكل السياسية والإدارية والثقافية وتعزيز القائم منها بما يسهم في رسم ملامح هوتية في مجتمع على نحو كلي أو جزئ ويحصنها من الأزمات التي يسميها علماء الاجتماع بالأنومي أو الفوضى اللامعيارية والتي تشير إلى توقف الانتظام واضطراب العادات والأعراف وإنهيار القوانين[84]. وهذه عملية تستلزم العمل السريع لإعادة التوازن الاجتماعي بعد أن تأخذ السلطة التشريعية (البرلمان) كاملاً باعتبارها الجهة المعنية باستطلاع حاجة المجتمع والعمل على تشريع القرارات والبت بالخطط والمشاريع[85] ففي (جدول عمل التحول الديمقراطي) المحرر من قبل الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) نجد إشارة واضحة إلى دور المشاركة السياسية التي يجسد مصداقيتها وعمليتها كما هو معروف البرلمان وفي منح المعنى التقدمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهي ((تؤسس جذوراً أعمق لأن بناء مؤسسات ديمقراطية على مستوى الدولة يساعد على أخذ أولويات مختلف الفئات الاجتماعية في الاعتبار عند صياغة ستراتيجيات التنمية)). وفي فقرة لاحقة يؤكد الأمين

---

[80] نقلاً عن عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص334.
[81] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص61 وما بعدها.
[82] عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره، ص325.
[83] أوس الشرقي، خطباء شيعة ينددون بالدستور، من الانترنت:.www. Islam on line.net, 2004
[84] Iraqi Constitution, Preamble, October, 15, 2005, www.portal unesco. org. /Cilenlfiles/ 20704/ 113327323268 Iraqi constitution.
[85] نقلاً عن عبد الحليم الغنيمي، البرلمان والتشريع والرقابة، صحيفة الصباح ، 2005/12/31، ص6.

العام الأسبق على ((إن الديمقراطية تعني في النظام الاقتصادي الدولة، أن العلاقة بين الدول الآخذة في النمو والدول المتقدمة، ليست علاقة مساعدة وإنما علاقة تعاون. وبدلاً من الاعتماد المزمن على جهود الإغاثة العاجلة يمكن التوفيق بين هواجس الدولة الآخذة في النمو والدول المتقدمة)). وهنا يبدو الشق الخارجي من الجهد الأدائي للبرلمان عبر ما يصوغه من علاقات واتصالات مع الدول الأخرى.

وفي سبتمبر أيلول عام 1997 جاء في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته 161 المنعقد في روما ما نصه ((يمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية وثمرة من ثمارها، ومن ثم فإن الترابط الوثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان يمثل خلاصة الديمقراطية ودليل تحقق شرطها الأساس))[86]، بل ويمثل مهمة مقدسة يعبر عنها الشعب، أي شعب، بضميره وبضمير ممثليه. الأمر الذي يدعونا ، إذا ما أريد للعملية السياسية الاستمرار، تركيز الجهد للارتقاء بالأداء النيابي إلى أقصى مستوى كونه يكشف عن عملية التحول من الفردية إلى التعددية وينفض نهائياً فكرة الاختزال الخطير لمفهوم الدولة وينظم مفهوم السلطة ويحولها إلى رؤية فلسفية وقانونية تبحث في أحقية الدور والمسؤولية وتطبق التنظيرات المؤكدة لأفضلية الأكثرية وتؤسس لآليات تحدد العلاقة بين أطراف المعادلة السياسية ، الدولة والحكومة والمجتمع والقانون وفقاً لآليات تكرس مبدأ فوقية القانون وتؤصل قناعة الواقع والمنطق في الوعي الإنساني حتى يخرج الجميع طواعية من شرنقة الوهم والأسطورة ويرتضي التعامل مع المصلحة العامة بدلاً من المصلحة الذاتية والخاصة.

لقد أسس الاحتلال الأمريكي للعراق، ملامح جذب آخر بين المعطيين (الديمقراطية والاستراتيجية)، فقد كانت الدعاوى الأمريكية لتبرير ذلك الاحتلال مركزة تماماً ضمن إطار مكافحة الإرهاب اتي تعد تدبيراً ستراتيجياً تولت الولايات المتحدة تبنيه كجزء من مشروعها الكوني في تثبيت ما أسمته إداراتها ومراكزها البحثية بـ(السلام الأمريكيPax American) أو القرن الأمريكي، في أن دخلت جيوش التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، حتى أعلن الرئيس بوش الأبن العراق كساحة مركزية لمواجهة الإرهاب كتوطئة لبناء العراق كنموذج ديمقراطي يحتذى به في المنطقة [87] وعلى الرغم من حضور هذا الإدراك مبكراً منذ نيسان 2003، إلا أن جوهر ما يجري هو إحلال علاقات أداء وقتية متغيرة محل علاقات بناء دائمية تحت حمى هواجس التضرر والاختناق والشعور بالتجاهل. الأمر الذي يعيد الدورة ، دورة الزمن من جديد. ولكن هذه المرة موشحة بعيب بنيوي يغطي باتساعه كل الأرجاء خاصة بعد أن طغى عليه البعد النفسي أكثر مما طغى عليه البعد الاستراتيجي أو ما يسميه البعض ويرنو إليه (الحلم بالمستقبل)[88].

ولكن من نتيجة شيوع هذا الإدراك، أن أفصح عن خلاف جذري بين دعاة البناء من جديد، وبين دعاة الترميم السياسي على اعتبار إن ما جرى كان نتيجة لعقود طويلة من التدمير السياسي بكل ما تحمل تلك النتيجة

---

[86] عبد الحليم الغنيمي، مصدر سبق ذكره، ص6.
[87] شادجي فقيه، بوش ويوم الرب العظيم، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص51-52.
[88] منعم العمار، الاستباق الاستدلالي في القراءات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص14.

من ابتعاد عن المطلوب حيث الفهم الجماعي للعراق الجديد الأصيل. ومن ملامح تلك النتيجة دولياً، إن باشرت الكثير من الصحف الأمريكية هذه الأيام برد قيمة التحولات السياسية التي يشهدها العراق والتضحيات المقدمة للتوجه صوب الديمقراطية لصالح البرنامج الذي أطلقته الإدارة الأمريكية بعنوان (تحدي الجيل) المتزامن وربما المتولد عن استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب متناسية تحفز العراقيين لرؤية نموذجهم ومستهينة بمطالب العراقيين في التخلص من سطوة الزمن الذي تختل فيه الرؤى والمواقف. والأهم إنها تنال من قيمة وهيبة العراقيين وعمق تطلعهم الحضاري فضلاً عن التاريخي لبناء ذاتهم وانموذجهم السياسي الخاص بهم، فها هي صحفهم ودورياتهم ولا سيما شؤون خارجية في عددها الأخير لعام 2005 تنشر موضوعاً متواضع في عنوانه خطير في رؤاه ، ((هل بمقدور الديمقراطية لجم الإرهاب)) بقلم (جورج غاوس)[89]. ويشير فيه إلى أن ما يحصل في العراق إنما هو جزء من برنامج أطلقه الرئيس بوش الأبن تحت عنوان ((تحدي الجيل)) الهدف منه زرع الديمقراطية في العالم العربي، ذلك المسعى الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين أمن الولايات المتحدة عبر التفاني في نشر القيم الديمقراطية. وقد استند الكاتب في توصيفه لحقيقة ما يجري وحيوية ما قامت به الولايات المتحدة في العراق إلى خطاب الرئيس بوش الأبن في آذار 2005، والذي أشر حقيقة الجهد الممزوج بمسوغات وحجج لا مجال فيها للتوق العراقي. وهذه مسألة خطيرة تنال من ذاتية المشروع الديمقراطي العراقي ومطامح العراقيين جميعاً.

والذي يتمعن في حقيقة هذا الطرح سيجد نوعاً من التجني حيال ما حققه العراقيون من خطوات جدية على طريق الديمقراطية، إذ يربط الكاتب حصيلة الجهد العراقي الصميم بقدرة الولايات المتحدة على خلق نوع من التوظيف بين ما يتحقق على أرض العراق، وبين متطلبات النجاعة للأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة التي ينبغي أن تتحقق عبر الإفادة من النجاحات العراقية في هذا المجال. كما أشار إلى ذلك من قبل (هنري كيسنجر) في مقالته ((قبل تسليم العراقيين سيادة وطنهم))[90]، وبما يجعل من مهمة البناء الديمقراطي العراقي وسيلة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية أولاً، وبما يجعل من مهمة البناء الديمقراطية ثانياً. أي بمعنى إن مهمة تجفيف مستنقع الإرهاب بحاجة إلى منفذ وربما إلى أرضية انطلاق كما اعتادت الاستراتيجية الأمريكية ابتكار أو وضع موطئ قدم أبان الحرب الباردة للانقضاض على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، فوجدت في الساحة العراقية على الرغم من كلفة العمل بها، ذلك المنفذ أو تلك التوطئة.

وإذ تشير مفردات مشروع (تحدي الجيل)) إلى حقيقة التزاوج بين الديمقراطية والإرهاب، فإن ما يجري لهذا المشروع من انتقادات سيسبب كثيراً من الخلل في الوضع العراقي المتجه نحو الديمقراطية، ليس لأن الأخيرة هي الهدف الأول للإرهاب الانتحاري، بل لأن الأخير سوف يكون مستنزفاً لقدرات العملية الديمقراطية وأهلها. وهذا ما يحصل الآن في العراق بعد لهاث الجميع نحو طمأنة المشاغل الخاصة بالتصدي للإرهاب على حساب طمأنة المشاغل الحياتية للجموع. الأمر الذي عنى فصلاً متعمداً بين وجهي الديمقراطية السياسي والاقتصادي.

---

[89] جورج غاوس، الديمقراطية، هل بمقدورها لجم الإرهاب ، مصدر سبق ذكره، ص18.
[90] هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص16.

وتأمل مضار ذلك الفصل ونحن لم نزل نحبوا باتجاه وترسيخ الديمقراطية كوسيلة للوصول للمدنية. وكهدف نختصر فيه ومن خلاله كل المطالب واستحقاقات المصير المقبلة[91].

وقد يبدو (غاري شميت)[92] في مقالته عن طبيعة الأداء السياسي في الساحة العراقية المنشورة في صحيفة واشنطن بوست، محقاً في إطلاق تصوره بأن ما يجري الآن في العراق لم يعد هو السبيل الموثوق منه، ذلك لأن تحقيق الاستقرار وبناء تجربة ديمقراطية فيه يعتز بها ليس بالأمر السهل البتة، بل يبدو غير محتمل في المدى القريب ليس لأن الحال في العراق ذي الأطياف والأعراق والأديان المتنوعة والمتعددة لم يزل خارج السيطرة ، وليس في اليد علاج سحري لأوجاع العراق الشديدة، بل لأن الجهد المرادف لجهد العراقيين يغرد خارج سرب ما يطمحون به وذلك تشخيص دقيق يحمل حيويته على محملين، الأول يوجه انتقاداً كبيراً لما تحمله الإدارة الأمريكية لما ينبغي أن يصل إليه الأنموذج الأمريكي العرقي. والثاني يوجه انتقاداً كبيراً للأداء السياسي العراقي الداخلي الذي عجزت أطره حتى هذه اللحظة عن إقامة برنامج له القدرة على التوفيق بين المسعى المضاد لمواجهة الإرهاب، والمسعى المطلوب لإتمام الأرضية الداخلية اللازمة لاستنبات مظاهر النمو واليفاعة للأنموذج العراقي الذي إذا ما ظل بهذه الصيغة، فإن الأمر سيحتاج إلى أمد طويل ستنمو من خلاله الأعشاب الضارة التي ربما تحمل ارتدادات غير محسوبة[93].

رابعاً: الاستراتيجية والديمقراطية وحقائق التغيّر الدولي ، مرحلة الجذب القلقة.

لا يخطئ من يظن إن تسارع وتائر التغيير الدولية، أفرد مجالاً واسعاً لقوى مجتمعية تأخذ دورها في توليف النظرة العامة لما يتوجب أن يكون عليه النظام الدولي. كالقوة الاقتصادية، والتقنية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.. الخ. ففي الوقت الذي اهتزت مدركات العالم حيال جدوى الاستمرار في التعويل على القوة العسكرية كدرب موصوف لحمل الاستراتيجيات محمل البناء لاسيما في ظل تجربة القطبية الثنائية والتوق العام للتخلص من دينامياتها المختلفة، عاد الجميع إلى استدراك وضعهم نظراً لقناعتهم بأن الاستراتيجية والسياسة متوافقان إلى درجة كبيرة. الأمر الذي أدى إلى بناء مجموعة من المقاربات الاستراتيجية والسياسية التي نالت بتواترها من مكانة الاستراتيجية كمرجعية أداء، ومن مكانة الديمقراطية كوسيلة لاتمام الاستراتيجية. وبقدر ما حققت تلك المقاربات فسح أداء واسعة ، فإنها عززت التداخل بين المعطيين حتى بدا كل معطى يتغذى على الآخر ويتوسل به لتزويده بما أسميناه بـ((مفاتيح الرعاية)) لقراءة الموقف والهدف معاً[94]. لا بل بدت الاستراتيجية الأمريكية، على سبيل المثال، رميّة على ما تجدد به منحنيات التحول نحو الديمقراطية. وكأننا أمام محاولة تغيير المنهج المتبع في الاستراتيجية الدولية على وفق ما أسماه البعض بالصيرورة الموضوعية للتشكيل، تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة، عالم غير قابل للاكتشاف بواسطة العقل. ولهذا الأمر، عتبة بحث في العلوم الفلسفية رائدها (كانط)

---

[91] منعم العمار، المشروع الديمقراطي العراقي وحواضنه الإقليمية والدولية، مجلة جدل، بغداد، العدد 2، 2006، ص15.
[92] غاري سميث، الأداء السياسي في العراق، صحيفة واشنطن بوست، أيلول 2005، ترجمة بعض الصحف العراقية، 5 تشرين ثاني، 2005.
[93] منعم العمار، مازال الاحتلال مستمراً، دراسات عراقية، العدد 3، 2008، ص18.
[94] منعم العمار، أمريكا وجدلية المواجهة، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد 42 ، 2002، ص15.

والذي أراد من خلالها في كتابه ((نقد العقل الخالص)) أن يتجاوز الفلسفة الديموغائية بفلسفة حديثة وهي فلسفة النقدية، أي بمعنى تجاوز الفلسفة التي تدعي بأنها تبحث عن الجوهر ، إلى الفلسفة التي تبحث في الظاهرة من خلال دفع التناقض إلى منتهاه في كل شيء[95]. رغم قناعة الأمريكان بأن التناقض الحاصل داخل استراتيجيتهم هو الجدار الذي يعيق جهد من أراد الخلاص ببحثه عن الجوهر (الأمن والسلام) إلى نهايته، وذلك أمر طبيعي بعد أن أراد الأمريكان مخالفة المنطق بقضيتين:

أولهما: تشير الدراسات الفلسفية الحديثة ومنها المعاصرة إلى أن الكون لا بداية له في الزمان، ولا حدود له في المكان، بمعنى إنه لا نهائي، في حين إنه ما دأبت عليه الأوساط الأمريكية (القرارية منها والبحثية) يشير إلى مجموعة من أطاريح التحديد النهائية مثل نهاية التاريخ، صدام الحضارات ، السلام الأمريكي... الخ والتي عدت إيقافاً متعمداً للعقل البشري ونمذجة مقصودة له دون البحث الحقيقي عن العامل المتسامي على حد قول هيجل، اللهم إلا التوجه نحو ترسيخ مضمون أطروحتها المثالية حيث إحلال الأمل بدل الخوف، عنوان الدعوة لاشاعة الديمقراطية بمفهومها العام[96]. وقد شهدت الساحة الأمريكية حثاً متواصلاً لتسويغ مسعاها واطروحتها هذه وتأهيلهاكخيار عملياتي تستعين به الاستراتيجية الأمريكية في قيادتها على الصعيد العالمي خاصة في ظل:

أ. ارتباك صورة الأمريكان في الخارج، تلك الصورة التي صنعها العالم، دولاً وشعوب، حيال ما تمارسه الولايات المتحدة من مواقف في الأحداث التي تشهدها السياسة الدولية. وكأنهم بذلك أرادوا إلقاء صناعة العدو على العالم وكأنها محنة وليست هدفاً كما يحلو للأمريكان توصيفه. فها هو أناتول رابورت يقول ((إن أعدائنا هم هؤلاء الذين يعرفون أنفسهم بأنهم أعدئنا، وليس بالركون إلى التجربة الحقيقية))[97].

ب. مركزية فكرة القوة لدى الأمريكان. فالتجربة التاريخية الأمريكية أثبتت بما لا يقبل الجدل أهمية الاعتصام بالقوة وعدم التنازل عن حيازة مسبباتها تحت أي ظرف، نظراً لفائدتها العميقة في توصيف المعارضين وتحديد دروب العمل. فإليها يرجع تاريخياً أساس وجود الدولة الأمريكية. فمبدأ الدولة الواحدة أنشأته مركزية القوة لا الهوية التي لم يزل الأمريكان يبحثون عنها. حتى إذا ما وجدوا بصيصاً في الأمل للعثور عليها عادوا ليرهنوا وجودهم بذات الفكرة ويطوروا آليات تفعيلها. وهذا ما أشره جون ديوي عندما قال إن الأمريكيين باتوا مولعين ((بعملياتية استخدام القوة)) نظراً لفائدتها الواقعية بكل ما تحمله تلك الفائدة من بعد عن المعايير الأخلاقية[98].

---

[95] أنظر كانط، نقد العقل الخالص، ترجمة صحيفة طريق الشعب، الطبعة الألمانية ، منشورات وكلام، شتوتجارت، 1982، ص32.

[96] المصدر السابق، ص128.

[97] عند هذا التوصيف. أنظر: Rapoport, Senantics thoms, N.Y. 1975, p. 19.

[98] عن هذه الفكرة ومستدعياتها، أنظر توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة، القاهرة، بلا تاريخ، ص63. وعن إشكالية التكون لهذه المركزية ، أنظر عبد الله إبراهيم، المطابقة والاختلاف، المركزية الغربية، إشكالية التكون والتمركز حول الذات، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، بيروت، 1977، ص28 وما بعدها.

وثانيهما: وإذ تشير التجربة التاريخية إلى أن الولايات المتحدة صنفت أعدائها تبعاً لطبيعة ونوعية المصالح القومية التي يطالها التهديد، فإنها، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، لم تلبث أن تحدد قاعدة عامة مفادها إن الطرف المناهض لدورها الكوني لا المهدد لأمنها القومي.. هو بمثابة العدو الذي أتخذ وصفه من مدلولين أساسيين هما:

الأول: هو ذلك الطرف الذي تفصح نياته أو أفعاله عن تهديدات يصعب ملاحظتها أو التنبؤ باتجاهاتها. ذلك لأن كنهها، على حد قول كولن باول((يتغير ولا يختف حتى في أوربا))[99]. وغالباً ما يتم وصف تلك النيات أو الأفعال كتحديات يتوجب التعامل معها وفقاً لخصوصياتها. نظراً لصعوبة بناء وسائل رد نمطية اتجاهها. ولهذا أخذت الأدبيات الأمريكية تفرق بين العدو المؤكد، والعدو المحتمل الذي غالباً ما تحسب أفعاله مجرد ضغوط يستوجب إفراغها من محتواها، وبين العدو القوي، والعدو الضعيف وهكذا[100].

الثاني: هو ذلك الطرف الذي يشكل فعله عائقاً أمام ضبط التغيرات التي تستهدف الولايات المتحدة إتمامها في بنية النظام الدولي، سواءاً كان ذلك الطرف شعباً أو دولة أو عقيدة. والصراع مع الأخيرة وفقاً لفرضية تصادم الحضارات لا يرتبط بالحتمية التاريخية فقط بل يرتبط بمقدار إيقاع التأثير في الآخر الذي يولد بدوره حالة صراع جديدة تكتظ بنماذج مبتكرة من الأعداء كما هو الحال مع صراع الشمال الغني مع الجنوب الفقيرالذي يكتظ بالعديد من النظم السياسية غير الديمقراطية المعارضة ليس للأهداف الأمريكية فحسب بل ومقيدة لسياسات التوظيف التي تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتطوير عمليات إشاعة الديمقراطية بنهجها الليبرالي في الكثير من دول العالم كمنفذ من منافذ الهيمنة[101] . وإذا كانت الولايات المتحدة تتباكى ليل نهار على ضحايا هذه النظم، فإنها لا تفعل ذلك إلا لإسقاط فرض أخلاقي تحاول تقمصه. والغاطس من الأهداف يبقى غير ما تدعي به. فها هو الرئيس الأمريكي نيكسون يقول ((إن مصدر الخطر الذي يهددنا يكمن في النظم السياسية غير الديمقراطية. نظراً لعدم قدرة تلك النظم على تأهيل نفسها لزيادة وارداتها من السلع الأمريكية. عندها ستكون حجرة عثرة في طريق تحقيق المصالح الأمريكية. بل وتعيد الأمريكان لذاكرتهم التاريخية أبان الحرب الباردة))[102].

ويشير التقييم التاريخي للتجربة الأمريكية، إن البناء، سواء أكان فردياً أو جماعياً، هو عملية خلق ديناميكي يبدأ من الذات وينتهي عند الجموع، وتستند تلك العملية في تكونها إلى حقيقتين أساسيتين:

الأولى: التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل لا سيما في جانبه السياسي، وهي بمضمونها الأساسي قوانين بدائية لا تلتزم بحس أخلاقي أو آيديولوجي، قد تتبدل أو تتكرر أو تصاغ هياكلها وفقاً لمعادلة ((مسقط التاريخ)) والتي غالباً ما تقاس حصيلتها بمقدار الإنجاز الذي يتولد عنها[103]. ومعنى ذلك إن الفعل لا يمكن أن يأخذ دوره في الأداء العام ما لم تكون هناك فرص تستدعي بلوغه.

---

[99] **Army Report, April, No.4, 1990, p. 25.**

[100] **عن هذا التفريق ، أنظر:**

Weinberger, C., and Schwige, p.,The next war, N.Y. 1996. pp.21-28. and, Rubinsten, A.Z., New world order or Hollow Victory, Foreign Affairs, No.5, 1997, pp.51-63.

[101] **Jones, B.ed, The new American politics, Reflections on political change and the Clinton Administration, Boulder, west view press, 1995, p.181.**

[102] **نقلاً عن فؤاد العشا، عالم بخمس رؤوس، مصدر سبق ذكره ، دمشق، 1994، ص58.**

[103] **عن هذه المعادلة ، أنظر : توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ، ص62.**

الثانية: التسليم بوجود التعيين Determination المحفز لنفي أو إلغاء اي عائق من أجل الوصول إلى ولادة الذات ضمن عالم لا يعترف بغيرها بل ويسعى لتشويه أية ولادة جديدة[104].

وعليه فإن ضمان وجود الوليد الجديد يعتمد على مكنته في التفوق ومقدار تبعية الآخرين له. الأمر الذي يجعل سلطته قاهرة دوماً وضيقة الأفق تتشغل بالبديل المؤقت لا بالمشروع الذي يتكون بجذب الآخر.

وبمحصلة ذلك بدت السياسة الخارجية الأمريكية وكأنها مزيج أولي للحس الترابطي والتاريخي بين الوجود وعدمه، وبين الولادة والإجهاض، بين الدور والتهميش، وبين العزلة والانفتاح[105]، وهذا ما جسده تاريخ الولايات المتحدة السياسي عبر عقود الحرب الباردة. ففي تقرير أصدرته إدارة بوش الأبن في الذكرى الأولى لأحداث أيلول 2001 وقدمت فيه تصور جديد لمبادئ الأمن القومي الأمريكي، بدا الصراع شديد في تعيين زاوية النظر للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الحالية. وبعد أخذ ورد أستقر معدو التقرير إلى حقيقة مهمة مفادها إن السياسة الخارجية الأمريكية ستظل مرتبكة ما لم يحسم الصراع بين ثلاثة أزواج من الأفكار والمبادئ الكبرى المتناقضة والمولدة لأجيال من الأعداء الحقيقيين والمفترضين معاً. وهذا الازدواج هو العزلة مقابل التدخل، العمل الفردي مقابل العمل الجماعي، وفكرة الأخلاقية مقابل الواقعية[106].كبوابة لدفع الديمقراطية بنموذجها الليبرالي إلى أقصى إنجاز تاريخي لها.

وعليه فإن الولايات المتحدة ، ترى بنزعتها الديمقراطية دعامة من دعاماتها الاستراتيجية ومحاولة لا بد منها لصياغة نموذجها السياسي والأخلاقي الذي عد بمجمله انجازاً حضارياً يصح في زمان يتطلب منها التفكير بالكيفية التي تتمكن من خلاله من السيطرة على عقل الآخر ونمط تفكيره حتى لو تطلب منها تحويل الرضات المنتشرة دولياً هنا وهناك إلى حالة من الانكسار المعنوي والاستراتيجي لضدها قوى وشعوب باعتبار ذلك مناخاً ملائماً لتسويق نموذجها الليبرالي والذي لا يمكن اتمامه دون ترسيخ عقدة التباين في الأهداف والمواقف على حد سواء حتى يبدو ضدها أياً كان عنوان شبه عار من أية قدرة في دراسته المعنوية[107].

ولهذه الخطوة ما يبررها على الصعيد العملياتي، إذ أن الأمريكان دأبوا على نشر نزعتهم نحو الديمقراطية (كدرب إصلاح للنظم السياسية) بمنطق استرجاعي، الهدف من ورائه تغطية تسخيرهم المقصود للأداة السياسية لصالح ستراتيجيتهم الكونية. فهذا ريتشارد هاس في كتابه (الشريف المتردد) يقول إن الولايات المتحدة وهي ترى بتلك النظم ضحية من ضحايا الحرب الباردة وانعكاساً لصراعاتها وانقساماتها، معنية بترسيخ معطيات التحول الديمقراطي فيها طالما ظلت تؤمن بأنها لا يمكن أن تبلغ هدفها الاستراتيجي العام بمعزل عن توفير المناخات الملائمة له))[108].

---

[104] غالباً ما يرتبط هذا التسليم بفكرة العدمية. للمزيد أنظر: محمد أحمد القضاة، الأمركة العربية، المنظور الثقافي، في سامي الخصاونة، العلاقات العربية – الأمريكية، نحو مستقبل مشرق ، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص12.

[105] عن هذه المتناقضات، انظر: علاء السيد عبد العزيز، مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997، ص147 وما بعدها.

[106] عن هذا الازدواج ، أنظر: علاء بيومي، السياسة الخارجية الأمريكية والأزواج المتناقضة، صحيفة البيان الإماراتية 2002/11/22، ص8، من الانترنت.

[107] A.carcano, End of the occupation in 2004, Journal of conflict and security law, No.1, 2006, pp. 66-67.

[108] نقلاً عن منعم العمار، أمريكا وصناعة العدو، دراسة في عملياتية الإرهاب، دراسات عراقية، العدد 1، 2006، ص13.

إن ستراتيجية نشر الديمقراطية لم يكن هدفها زرع نقاط تصادم فحسب بل الإبقاء على المطالب المتعارضة كضامن لاستمرار حالة التفاعل الاستراتيجي الدولي حتى لو بدا ذلك واضحاً بصورة متذبذبة تبعاً لإلحاحية التبادل السلوكي والموقفي ودرجاته. ولكن مما يؤخذ على هذه النظرة، قصورها في ملاحقة ما جرى من تحول عد بكل درجاته تغييراً مقصوداً غير منضبط، حيث التواضع الانجازي الأمريكي على الصعيد العالمي والذي عد سبباً مضافاً في إنضاج الإرادة المضادة للمسعى الأمريكي على الرغم من الحاجة الذاتية له عالمياً[109]. وهنا تزودت الولايات المتحدة بآليتين مهمتين، أولهما بناء ستراتيجيتها الشاملة على وفق ما تمتلكه من وسائل (لنشر الديمقراطية احداها) لا على وفق ما ترصفه من أهداف[110]. وهذه سنة ستراتيجية جديدة، وثانيهما: اعتبار نشر الديمقراطية مرجعية موثوق منها لمكافحة الإرهاب لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 لتتناوب بذلك العلاقة بين المعطيين بين المبادلة والإحلال كعنوان لما يسود الفكر الأمريكي من قلق بالغ على مشروع الهيمنة العالمية بعد أن وجدت الولايات المتحدة بـ(الإرهاب) عدوها الجديد. فيا ترى كيف تم ذلك؟ وما هي مستدعياته؟ وما هي حظوظه ؟ والأهم ما هي الآثار المتوقعة على تطلع الشعوب لتبني الديمقراطية كخيار إنقاذ؟ هذا ما سنحاول البحث فيه.

خامساً: الولايات المتحدة الأمريكية وخيارات القيادة العالمية (نشر الديمقراطية أنموذجاً)، شرعنة قوى الجذب.

مع صعود تأثير اليمين الأمريكي المحافظ في السياسة الأمريكية عموماً، توثقت العلاقة بين الاستراتيجية كإطار بناء لسلوك هادف عام، وبين الديمقراطية كوسيلة أداء وكمطمح ينبغي أن يسود على وفق النمذجة الأمريكية. وذلك أمر طبيعي ليس لأنه مثل حركة سياسية ذات بعد ديني وليس حركة دينية ذات بعد سياسي، بل لأنه نجح في استقطاب التيار الديني المحافظ ليكون قاعدته الاجتماعية ويستفيد منه ككتلة تصويتية داعمة لسياسته لاحقاً.

لهذا ليس من الغرابة بشيء ، أن يتمتع اليمين الأمريكي بمكانة وقاعدة سياسية وشعبية للتأثير في السياسة الأمريكية، خاصة وهو يتكون من أصول مختلفة، فهو يجمع بين تيار المسيحيين الأصوليين وتيار التمامية البروتستانتية الآتي من الولايات الجنوبية التي يتفرع منها ما يسمى بـ(الحزام التوراتي) وهو تيار متصاعد النفوذ في صفوف الجمهوريين ويرتدي أصحابه أزياء مخططة بلون أزرق بترولي ينسجم مع المتدينين في الجنوب الأمريكي وأخيراً البيوريتان (المهاجرون من أوربا) وهذه التيارات الثلاثة تكون بمجملها أصول التيار الأمريكي المحافظ.

وقد استند دعاة هذا التيار في أدائهم السياسي على مجموعة من الثوابت شكلت فيما بعد مراجع فكرية مهمة تقيم بتواترها الدليل على مكانة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية وتناوب تأثيرها فيها، ومن بين تلك الثوابت:

---

[109] نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص130 وما بعدها.

[110] فلاح مبارك مردان، الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السشياسية ، جامعة النهرين، 2005، ص81.

أ. يرى ستراوس (الأب الروحي لهذا التيار) إن الديمقراطية يجب أن تكون قوية بصورة كافية حتى تستطيع أن تقف بوجه الطغيان الذي يشكل الخطر الأمثل على البشرية. وفي هذه الحالة يرى (شتراوس) (إنه ليس ثمة فلسفة بريئة) بشكل واضح للغاية، عندها لا بد أن تكون الفلسفة بمثابة رد فعل عنيف على النازية وهو ما يفسر تنظيره حول أهمية اتخاذ القوة في نقل الديمقراطية إلى العالم وهو عينه شعار تيار اليمين المحافظ في البنتاغون في عهد (جورج بوش) الأبن[111].

لقد أكد (شتراوس) بصورة لا تقبل اللبس إن الحضارات المختلفة لا تتفاضل في القيمة المطلقة بل تختلف في نوع الخبرة التي حازتها عبر تجربتها مع العالم فحسب. وقد برهن في دراساته المتعددة على امتياز كل حضارة بجوانب معينة قيّمة لا تمتلكها غيرها[112].

إن الفكر الشتراوسي في صيغة المحافظة الجديدة لا يستهدف الفلسفة السياسية الحديثة فحسب بل يستهدف الأسس الواقعية لتطبيقاتها أيضاً كالطابع الديمقراطي للدولة. وبالتالي فإن (شتراوس) لا يهمه أسلوب العمل الذرائعي الميكافللي غير المشروط أخلاقياً للسياسة الحديثة بقدر المحافظة عليه.

ب. من جانبه يرى ماكس فيبر المنظر الديني لأفكار تيار اليمين الأمريكي المحافظ لا سيما في دراسته عن علاقة البروتستانتية والرأسمالية، إن طبيعة التفاعل بين العقائد الدينية والبنى الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أطرت بحزم تؤسس معياراً مهماً للتمييز بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، ذلك المعيار هو العقلانية أو ما يسميها بـ(عقلانية الغرض). والعقلانية في التفكير أو البرغماتية في فكر (ماكس فيبر) هي التي تساق أحياناً إلى موقف يصوغ المحددات المطلوبة للمجتمع والسياسة الوطنية ومن ثم المستقبل. فالعقلانية في التفكير الحداثي هي الانفتاح على المشروع الحضاري الكوني من منظور الأخلاق وتعتبر المقوم الأساس في كل نظرية إنسانية وإن الحداثة والتحديث هما صلب العملية التاريخية عموماً في كل زمان. وتعد فكرته في هذا المجال إضمامة جديدة في الفكر الفلسفي عموماً حيث كانت الحداثة وأزمة الأخلاق التي ظهرت في أوائل القرن العشرين تشير إلى بداية التغيير التكنولوجي، إلا إنها لم تحدث تطوراً ملحوظاً. وعليه فقد تسببت قوى الحداثة بالنسبة للأخلاق بوجود كدمات اجتماعية مثل الانحراف والخدعة ولم تقدم أي فلسفة متماسكة موضوعية للفرد والمجتمع. وعليه اصبحت الصراعات الفردية هي المسؤولة عن تغيير شروط الحياة الأخلاقية والجمالية والروحية[113].

ج. من جانبه ألمح تشارلز كراثمر (المفكر الأمريكي المحافظ) إلى ضرورة التمييز بين فرعين أساسيين للتفكير المحافظ الجديد في الولايات المتحدة، يلخصان بتواتر أفعالهما ومرجعياتهما التداخل الكبير وربما التفاعل المنتج بينهما، صورة البناء العلائقي والهدفي بين الاستراتيجية والديمقراطية. فهناك، حسب قوله العالمية الديمقراطية التي قام ببلورتها منذ فترة طويلة مفكرون مثل (روبرت كاجان) و (بل كريستول)، أما النوع الثاني فهو الذي دافع عنه

---

[111] عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد ، دراسة ستراتيجية ، دار كنعان للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2003، ص24.

[112] Danny postel: Noble Lies and perpetual war, leostrauss, the neocons and Iraq: http://www.opendemocracy. Com, p.4.

[113] مورتن هاليويل، جدلية الحداثة والأخلاق، مجلة الفكر السياسي، العدد 27، السنة 8، 2006، ص3.

كثيرون لفترة طويلة كهدف وكوسيلة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكن أحدهما واقعي لأنه يعارض النطاق العالمي والقدر الكبير من المثالية الموجودة في العالمية الديمقراطية وهو يشترط دائماً وجود ضرورة جيوسياسية لكي يتم التدخل[114].

في رحم هذا الفرز نمت آيديولوجية التقسيم بين الديمقراطيين والواقعيين الذين يجادلون بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن ترتبط في الحرية الديمقراطية فقط عندما تطرح مصالحها الحيوية على وتد. والديمقراطيين العالميون الذين يأخذون بشكل جدي المهمة المناطة (ببوش) الأبن يندمجون مع الواقعيين في تبني برامج إمبريالية على الرغم من إنهما يختلفان في التفضيل. فالأول يناقش سبل الجهود الاشتراكية بشكل مركزي في الشرق الأوسط وبشكل واسع، بينما القسم الثاني يتبنى بشكل كامل هذا الاعتراض ولكن يثني على نهاية التاريخ، الاستبداد أو الطغيان من خلال العالم[115].

وفي عام 2005 نشر (كراوثمر) مقالاً طرح فيه أفكاراً أساسية حول إعادة تعريف التيار المحافظ الجديد، وذلك على ضوء تحولات الواقع الدولي، حيث دافع (كراوثمر) عن الأفكار التالية[116]:

1. في مواجهة السيطرة الطويلة لمدرسة (واقعية) وأخرى (ليبرالية) أممية برزت المدرسة المحافظة الجديدة بعد صعود إدارة (بوش) الأبن كمرجع رئيس للسياسة الخارجية الأمريكية ومن ثم تحولت من رؤية (خلافية) مهمشة إلى رؤية (حكم). ويتمثل التعريف الأساس لهذه المدرسة وهو ما يميزها عن بقية المدارس في النقاط التالية:

أولاً: عدم التردد في توظيف القوة (العسكرية) الأمريكية في العالم.

ثانياً: سياسة أحادية القطبية عند اللزوم والتوجه نحو اعتماد استراتيجية عسكرية استباقية.

ثالثاً: وهو حسب (كراوثمر) (أهم خاصياته) اعتزام الإدارة الأمريكية على اعتبار مبدأ نشر الحرية عبر العالم عاملاً أساسياً في تقرير السياسة الخارجية وربما هو الأساس على وفق مبدأ الإحلال.

2. خلال سنة 2004 وبسبب الإخفاق الذريع للولايات المتحدة في العراق تراجعت رؤية المحافظة الجديدة في إطار استرجاع المدرستين الأخرتين لحيويتهما وخاصة المدرسة الواقعية، حيث يشير إلى أن الليبراليين خاصة من صفوف الحزب الديمقراطي تبنوا رؤية المدرسة الواقعية في الرد على الرؤية المحافظة الجديدة. وفي هذا الإطار يتعرض (كراوثمر) بالنقد والتشكيك لآراء فوكوياما مذكراً بأهم نقاط الخلاف من خلال المناظرة المذكورة أعلاه. وبشكل عام ينزع كراوثمر لاتهام جميع هؤلاء بالانتهازية من خلال الانضمام للتيار المحافظ الجديد وتحديداً مشروعه في العراق في فترة عنفوانه عند ظهور التعقيدات الكبيرة في الوضع الأمريكي هناك[117]. غير أن (كراوثمر) يعتقد إن ثلاث انتخابات غيرت الوضع تماماً لصالح المحافظين الجدد. الانتخابات الأمريكية التي أرجعت (بوش) الأبن إلى السلطة وهو ما اعتبروه استفتاءاً إيجابياً على قرار الحرب والانتخابات العراقية والأفغانية

---

[114] **David G. Hendrickson, The carious case of American Hegmeng, Imperial Aspirations and National decline: world policy, No.1, 2005, p.9.**
[115] **Ibid, p. 10.**
[116] **Charles Krauthammer, Neo conservative, Middle east on line, 2005, p.7.**
[117] **Charles Krauthammer, Neo conservative, op. cit. p. 9.**

ونجاحها، وهو ما جعل التيار المحافظ الجديد يستعيد زمام المبادرة في المجال الاستراتيجي عبر مبدأ المبادلة في التأثير.

3. فكرة أخرى اعتقد (كراوثمر) إنها الأهم من حيث راهنيتها السياسية ويدافع عنها كونه يفرق بشكل أساسي بين الأصدقاء والأعداء على قاعدة الموقف من الحرب على الإرهاب. وبهذا المعنى تصفوا أنظمة شمولية ثلاث في المنطقة يذكرها بشكل صريح وهي الباكستان، السعودية ومصر كأنظمة صديقة يجب الحذر من حيث الدفع بتحويلها نحو الديمقراطية[118].

4. يلمح (كراوثمر) أخيراً على أن فريق (الواقعية الديمقراطية) تغلب في الصراع داخل الإدارة امريكية. فالتيار المحافظ يميل في استنتاجاته إلى (النضج) وهو أمر ضروري بالنسبة لنظرية (الحكم)، لهذا فإن القادة التنفيذيين لهذا التيار الآن ليسوا إلا واقعيين قدامى.

ويفسر (كراوثمر) هذا التحول في الفكر المحافظ الجديد كالتالي ((بقدر ما يقدم الفكر المحافظ الجديد، حسبما يبدو تفسيراً مناسباً للواقع الجديد والإجابة الأكثر إثارة وفعالية له، فإن الكثير من الواقعيين حملوا على الاعتراف بفقر الواقعية)).

وهذا ما يفسر البعض كإذعان تجاه الديمقراطية الواقعية من قبل (كراوثمر). والدليل على ذلك يعترف (بوش) الأبن بـ(إن انتشار الحرية هو ليس مهمة عسكرية أولية على الرغم من إننا سندافع عن أنفسنا وعن أصدقائنا بقوة السلاح عندما يكون ضروري).

وعلى الرغم من إن هذه المقالة توضح الاحتمال، من إن الحرية يمكن أن تتقدم من خلال السلاح، إلا إن النار الأمريكية ما زالت مشتعلة. وكذلك يقول (بوش) الأبن (ليس فقط حماسي لأولئك الذين يشعرون بقوتهم لكن يحترق أولئك الذين يتصدون للتقدم)[119]، ولمواجهة هذا التهديد يقترح (كراوثمر) ومعه التيار المحافظ الجديد، اعتماد الاستراتيجية الجديدة التي تتميز باستباق التهديدات المتمثلة بتلك الدول.

ومن خلال ما تقدم نستنتج إن (كراوثمر) لم يفوض استخدام القوة تجاه الاعتراضات ولا يمنع احتمالياته. ويرى هنا ستة أنظمة تعزز وجهة نظره بشكل محتمل لتستقطب الاهتمام الخاص، بالرؤى الأمريكية بهذا الصدد. وهذه الأنظمة هي إيران، وبيلاروسيا، وزمبابوي، وكوبا، وبورما، وكوريا الشمالية[120].

ومع إن التضخم الأمريكي للتهديد سوف يشجع التعزيزات الجديدة وربما يدفع الولايات المتحدة للمغامرة وبدون ثقة أو تنبؤات للأمبراطورية، إلا أن الدرب اكثر نفعاً بالنسبة لكراوثمر ومعه التيار المحافظ الجديد هو ذلك الذي يظهر فيه الضعف المحلي والتناقض كمفتاحاً متقلب يدفعا باتجاه التغير (وهو ما حدث في العراق)[121].

---

[118] Charles Krouthemmer, the upipolar Moment, foreign Affairs, No.2, 2003, p.8.
[119] David G. Hendrickson, the carious case of American decline, world policy, No.2, 2005, p.9.
[120] Chales Krouthemmer, The upipolar Moment, foreign Affairs, op. cit. p. 32.
[121] Joswph. S. Nye. Soft power. New York publece, 2004, p.24.

وأخيراً فإن أفكار (تشارلز كراوثمر) دفعت اليمين الأمريكي في الولايات المتحدة إلى تبني سياسة خارجية تعتمد أسلوب ومنهج التدخل القومي والمؤثر في سياسات الأمم الأخرى منعاً لأي عائق لها بخصوص فرض رؤيتها للنظام الدولي الذي تريد فرضه على العالم بالقوة، وإن عملاً كهذا سيكون ضرورياً ونبيلاً للولايات المتحدة[122].

ولأجل ذلك عمد التيار اليميني المحافظ إلى رصف سلسلة من المتطلبات الضرورية لتأسيس خطة عملية لنشر الديمقراطية من خلال التأكيد على :

1. دور النخبة أو الصفوة: يؤمن (شتراوس) بأن الحقيقية الأساسية حول المجتمع والتاريخ الإنسانيين يجب أن تتبناها نخبة أو صفوة، ويجب أن يبعدا عن الآخرين لأنهم لا يملكون القدرة على التعامل مع الحقيقة[123].
2. سياسة الخداع: وترتبط هذه السياسة بالدور المهم الذي تلعبه النخبة في حماية الحقيقة أو الفكرة التي تقول إن على الفلاسفة إطلاق أكاذيب نبيلة للناس والسياسيين المؤثرين على حد سواء لصالح الحقيقة نفسها، وهذا يمنح النخبة تبصراً وقوة لا تتوافر لدى الآخرين[124].
3. الحاجة لوجود خطر أو تهديد خارجي: يعتقد (شتراوس)، إن استقرار الوضع السياسي مرهون دائماً بوجود تهديد خارجي وإنه في حالة عدم وجود خطر خارجي يهدد البلد علينا إيجاد ذلك الخطر. ويضيف (شتراوس) (إن علينا النضال دوماً وهذا بدوره سيؤدي إلى ظهور سياسة خارجية مقاتلة)[125] بمعنى إن الحرب الدائمة تولد الاستقرار فالنظام السياسي يمكن أن يكون مستقراً فقط إذا ما جوبه بتهديد خارجي، وهذا يعني إن الحرب الدائمة هي ما يؤمن بها (شتراوس) وليس السلم الدائم وإن هذه الحرب كما يقول (كوهين) (هي أخطر من أن يخطط لها من قبل العسكريون كونهم أداة لتنفيذها)[126].
4. استخدام الدين للسيطرة على الجموع ، كونه هو الذي يبقي المجتمع واحداً، لذا يرى المحافظون الجدد إن فصل الدين عن الدولة كان أكبر خطأ ارتكبه مؤسسوا الجمهورية الأمريكية[127].
5. الفلاسفة هم الحكام الطبيعيون للمجتمع، حيث الحاجة إلى إعادة فهم الأفكار للفلاسفة الكلاسيكيين. ذلك لأن فلاسفة ما قبل الحداثة غير قادرين على التعبير عن آراءهم بحرية خوفاً من الاضطهاد، لذا تراهم يعمدون إلى كتابات تتضمن جلها معاني خفية وهو وحده فقط من لديه القدرة على كشف تلك المعاني أو الحقائق وهو ما أخذه أو تبناه من بعده تيار اليمين الأمريكي المحافظ[128].

---

[122] قاسم أحمد، النظام الدولي ليوش أو العصر الأمريكي، ترجمة بشير العلاق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، 1992، ص35.
[123] سمير كرم، ليوشتراوس واليمين الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص177.
[124] الطاهر الأسود، المحافظون الجدد، مصدر سبق ذكره، ص3.
[125] Danny postel: Nobel Lies and perpetual war. op. cit. p. 30.
[126] Jellrey steinberg: leostrauss, Fascist God Father of the Neocon, EIR on Line, 2003, p.2.
[127] Ibid, p.4.
[128] عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم، مصدر سبق ذكره، ص26.

من جانب آخر، يربط كريستول القوة بمسؤولية ترشيد استخدامها ويرفض توظيفها في غير خدمة المصالح الوطنية الأمريكية. وكثيراً ما يتكرر مفهوم الأمة، والشعور القومي في فكر (كريستول) وكذلك القومية المتدفقة[129]، حيث يعتبر (كريستول) إن القيم التي لعبت دوراً تبشيرياً قللت من الآثار السلبية لعزلة الولايات المتحدة عن التطورات الدولية في بعض مراحل تطورها التاريخي.

وعليه فإن الفكر المحافظ يميل إلى المحافظة والتشدد وخاصة فيما يتعلق بالتقاليد الاجتماعية والإيمان بالحرية الاقتصادية في صورتها الرأسمالية النقية وتبني سياسات ضريبية تمنح إعفاءات للأثرياء والإيمان بالقوة العسكرية خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[130]. بمعنى الإيمان بضرورة التدخل العسكري في أي مكان من العالم لنشر الديمقراطية وتأكيد الحقوق الأمبراطورية الأمريكية. وعلى هذا الأساس ترى دعاته ينادون بدور استعماري إمبراطوري للولايات المتحدة والإيمان المطلق، بأن الحق في الجانب الأمريكي لضمان تعزيز الشعور بالقوة المطلقة، كما ولديهم الثقة بمعتقداتهم اللاهوتية الغيبية وإن الحق في جانبهم حتى لو كان بعضهم ليس مؤمناً أو متديناً بالضرورة ولكن الإيمان العقائدي يجمعهم[131].

ومن هنا نستطيع أن نفسر مبدأ عسكرة الاستراتيجية الأمريكية حيث ومنذ اليوم الأول لعمل الإدارة الأمريكية بقيادة التيار المحافظ[132]. فقد وضعت إدارة (بوش) الأبن، البنتاغون في المقام الأول وعلى سلم اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأمن القومي. وإذا تحوز السياسة الأمنية للولايات المتحدة على هذه المكانة فإن مصالحها على المدى البعيد ستتعرض للخطر وسيضعف الأئتلاف الدولي ضد الإرهاب وتتعقد تسوية الأمور المتعلقة بمراقبة الأسلحة والانتشار المضاد[133].

سادساً: الاستراتيجية والديمقراطية وصور الارتداد الدولي، تواري قوى الجذب.

مع تنامي الحاجة إلى تبني الاستراتيجية كخطة أداء لتسويق المطامح السياسية ومن ضمنها الديمقراطية، نمت بذور اختلال كبيرة اسفر عنها حصاد الافتراق بين الغايات الاستراتيجية والغايات السياسية وعوائدهما. فعلى الرغم من امتلاك العالم، دول وشعوب، رغبة عارمة للتخلص من جوائح القرن العشرين، سادت مظاهر ارتداد كبيرة جعلت من مضمون التغيير والتوجه نحو الديمقراطية هدفاً للاستراتيجية مما عرضها للأخواء. لذا فلا غرابة أن تستنجد السياسة في سبيل نشر الديمقراطية بوسيلة الاستراتيجية الفضلى وهي الحرب.

ولم يكن الاستنجاد فجائياً أو بناءاً على تفتق ذهني بل نتج عن تراكم العديد من المقدمات منها صراع الحضارات، نهاية التاريخ، التصدع العظيم، الأنوية ... وغيرها والتي احتضنتها اطروحة النظام الدولي الجديد بكل معطياتها السياسية والاقتصادية. ولما كان العامل الواحد لا يعطي للمضمون معنى، تراجع أداء السياسة

---

[129] حسن أبو طوالبة، السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص142.
[130] سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، في سميح فرسون وآخرون، العرب والعالم بعد أحداث 11 أيلول، مصدر سبق ذكره، ص216.
[131] فرانسو ياسيلي، الأبعاد الدينية للخطيئة الأمريكية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص2.
[132] سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية، الثروة، الدين، القوة، موقع إسلام أون لاين، 2003، ص6. www.eslamonline.com.
[133] خالد الحروف، تعريف النظام الأمريكي ومواقف الإدارات الأمريكية منه، موقع الجزيرة :.www.aljazeera.com

وكأنه ارتداد عليها. وهذا ما نلاحظه من تجربة الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية كهدف ستراتيجي لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 وتوسلها بالحرب لتحقيق ذلك الغرض.

ولمواجهة تلك الأحداث سعت الولايات المتحدة إلى اتباع ستراتيجيتين، **أولها**، نقل شعورها بالصدمة إلى العالم أجمع متمثلاً في غزوها لأفغانستان كرد وعقاب مازالت العديد من البلدان، الممانعة لسياسة الولايات المتحدة تنتظر دورها فيه[134].

وقد طرح المحللون الأمريكيون العديد من الرؤى في هذا الصدد، ولعل من أبرز ما ورد في هذا المجال ما جاء على لسان هنري كيسنجر، الذي طرح وجهة نظر تقوم على أن هجمات 11 سبتمبر يمكن أن تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، بعد أن ادت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ودفعت القوى المنافسة مثل أوربا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند للتعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات، بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى بصورة منفردة، ورأى كيسنجر ((أن هذا الوضع أدى إلى أن الولايات المتحدة للمرة الأولى خلال نصف قرن لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو أي بلد (وحيداً أو متحالفاً) يستطيع أن يصبح كذلك خلال العقد المقبل، كما أن هذه الدول لم تعد تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها تشكل تهديدات استراتيجية بل أصبحت ترى إن الخطر الذي تتعرض له لا يأتي عبر الحدود، وإنما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخلها))[135].

وقد حفزت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة، مبدأها الاستراتيجي الأهم إذ فهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة المحفوف بالأخطار، فسعت – تحت تأثير منظورات المحافظين الجدد – لوضع استراتيجية تستطيع بوساطتها أن تنظم عالماً يستطيع فيه خصومها الخارجيون أن يهاجموا أكثر المواقع قرباً من القلب في الولايات المتحدة وأن يوجهوا ضربات ساحقة لأكثر ارموز اعتزازاً لقوتها العالمية الاقتصادية والعسكرية. وهذا المبدأ هو (الادماج) الذي يتلخص في ((إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا تدعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن))[136].

وإذا كان الردع والاحتواء أصبحا لا يجديان نفعاً في تأمين أهداف الأمن القومي الأمريكي طبقاً لرؤية إدارة جورج بوش – الأبن – فإنه لا بديل عن الحروب الوقائية، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، ولا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن

---

[134] سالي سامي البيومي، الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام، القاهرة، 2007، ص226.

[135] نقلاً عن أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام، القاهرة، 2002، ص51.

[136] مايكل هيدسون، مأزق الإمبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص39-40.

عمليات عدائية. وتختلف الضربات الوقائية عن الضربات الاستباقية في إن الأولى توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومية أم لا، أما الضربات الاستباقية فإنها توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي. وتشرح كونداليزارايس هذا المبدأ بقولها: (إنه يعني منع أعمال تدميرية ضدك، من خصم لك، وإن هناك أوقاتاً لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم، ثم ترد)[137].

وقد توسلت الولايات المتحدة لاتمام قصدها هذا، بوسيلتين بدا الاستنجاد بهما غير ذي فائدة ما لم يربط على مبادلتهما حيث الصورة الأكثر وضوحاً للهدف الأمريكي الشامل بفرض التأثير على المجتمع الدولي بأسره، إذ عمدت الولايات المتحدة على عنونة استراتيجيتها للأمن القومي بعد 11 أيلول 2001 بالجهد والمكنة العسكريين، وذلك انسجاماً مع حدة التحدي وصورته وأسلوبه الذي تعرضت له، ومع واقع المكانة التي تمثلها الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى، فقد اعتمدت مؤسسات الأمن القومي الأمريكي على القوة العسكرية أساساً لوضع خططها، وسخرت إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لدعم المؤسسة العسكرية وتأمين متطلبات استراتيجية الردع أبان الحرب الباردة، واستراتيجية الهيمنة والإنفراد على العالم في المرحلة التي تلتها، ولتوفير الإمكانيات اللازمة لإنجاح استراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بـ(الحرب على الإرهاب). وإن فكرة الحرب الوقائية ستكون المحور الذي تلتقي عنده كل صور التخطيط والتنفيذ، ولتدخل في جانب مهم منها في إطار عملية (تصدير الأمن) حسب ما أشار إليها توماس باربينت (Thomas Barnett) ، أستاذ العلوم السياسية في كلية الأركان البحرية الأمريكية، الذي يقسم دول العالم إلى قسمين وهما مجموعة الدول المتماسكة والمتآلفة في الثقافة والاقتصاد ومجموعة الدول المفككة والمتخلفة، ويطلق عليها دول (الفجوة) . ويبين (بارينت) أن هناك دورين رئيسين على الولايات المتحدة أن تؤديها في القرن الحادي والعشرين وهما إرساء قانون القوة والجبروت والآخر النظام القيمي الذي يبنى بالقوة الأمنية[138].

فمنذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش حربه على الإرهاب، وهو ما يفتئ يؤكد إن أحد أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب هي غياب الديمقراطية والعدالة في العديد من الدول العربية والإسلامية. كما أكد إن الولايات المتحدة ستظل تدعم الكرامة الإنسانية. وفي السنوات الماضية، شهدنا خروج العديد من المبادرات ، مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتي تنادي بترويج قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كسياسة لا تتجزأ عن سياسات مكافحة الإرهاب، كما قام الرئيس الأمريكي – في العديد من المناسبات – بتأكيد إن السياسات الأمريكية هدفها تحرير الشعوب من قمع حكوماتها[139].

---

[137] نقلاً عن حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مركز الأهرام، القاهرة، 2002، ص293.

[138] فلاحك مبارك بردان، الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2005، ص97-98.

[139] سالي سامي البيومي، الحرب على الإرهاب، كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره ، ص228.

كما جاء في استراتيجية الأمن القومي 2002 (إن على الولايات المتحدة أن تدافع عن الحرية والعدالة، لأن هذه المفاهيم أو المبادئ صحيحة وحقيقية لكل الناس على مختلف مللهم. لا تمتلك كل الأمم هذه المفاهيم كما لا توجد أمة معفاة منها) و (إن على الولايات المتحدة أن تواجه المطاليب غير الشرعية لبعض من يمتلكون القوة في العالم من أجل الكرامة الإنسانية وتأكيداً الحفاظ على حرية الكلام وحرية العبادة والعدالة المتساوية وحقوق المرأة والتسامح والتراضي بين الطوائف والعرقيات المختلفة واحترام الملكية الخاصة)[140]. غير أن هذه القيم لا تشكل الأهداف القيمية – الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية بقدر ما هي مبرراً لسياساتها التدخلية في شؤون الدول الأخرى، فما كان لأحد أن يتصور مدى ما بلغته الآيديولوجية السياسية الأمريكية وهي تستعير نظرية الاحتلال، بوصفها فضيلة لا غنى للعالم عنها في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أخذ منظروا الاستفراد الأمريكي يصوغون المقدمات العملية لفلسفة السيادة المطلقة، كان كل شيء في المقدمات النظرية جاهزاً. فالعالم الآيديولوجي شكل أساساً ثقافياً ودعائياً لهذه الفلسفة . ولنا أن نعرف إن الولايات المتحدة مرت ضمن صيرورة تاريخية ساهمت الآيديولوجية شيئاَ فشيئاً في تكوينها. فقد قامت – هذه الفلسفة – انطلاقاً من نواة آيديولوجية ذات محورين[141]:

الأول، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة مكلفة برسالة

الثاني، اليقين بأن أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم. ومما يميز السياسة الأمريكية منذ مولدها (الثبات في العمل على قدر الديمومة في متابعة الهدف، وكذلك مواصلة الجوهر الآيديولوجي المولد للعمل). وهكذا فإن انتصار الأمريكيين الأبرز – وفقاً لميشال بوغنون موردان في كتابه (أمريكا التوتاليتارية) (L' Amerque Totalitaire) هو، بكل تأكيد، الحضور الكلي لآيدلوجيتهم. فالليبرالية، وهي أكثر عقيدة اقتصادية خالصة، تمثل أيضاً رؤية قويمة للعالم، ستقبلها الكثير من المالكين ومجموعات المصالح بوصفها نعمة وخلاصاً. لقد صارت الليبرالية – حسب برغنون – رؤية وعقيدة تخدمان مصالح الأمريكيين[142].

ثانيها: تحقيق الهيمنة الثقافية على العالم من خلال تصدير ثقافتها ونموذجها. فالولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهورها على المسرح العالمي، كقوة بازغة، في مطلع القرن العشرين، وهي تحاول نقل مركز الحضارة والتأثير من شرق المحيط الأطلسي وعالمه القديم (أوربا – أفريقيا – آسيا) إلى غرب المحيط والعالم الجديد[143]. وفي إطار سعيها من أجل كسب الصراع السياسي مع منافسيها عمدت الولايات المتحدة ومنذ أيام الحرب الباردة إلى العمل على استمالة عقول وقلوب الأفراد في مختلف أنحاء العالم مستخدمة في ذلك شبكة واسعة من وسائل الإعلام المختلفة المدعومة مباشرة من الاستخبارات الأمريكية، يضاف إلى ذلك الثقافة والذوق وأنماط السلوك الأمريكي، أو ما أسماه جوزيف ناي ، بـ(أسر العقول والأفئدة) وبذلك ينتشر (التعلق) بالولايات المتحدة وحب الهجرة إليها، إن

---

[140] الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص10.
[141] محمود حيدر، المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد، فلسفة التدمير الخلاق، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، 2002، ص9.
[142] المصدر نفسه، ص10.
[143] إبراهيم أبو خزام، العرب وتوزان القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس، طرابلس ، 1997، ص11.

أمكن بحسبانها أرض الفرص المتاحة، وتنتشر أنماط التفكير والسلوك والاستهلاك الأمريكي، ولهذا السبب انتشرت المراكز الثقافية الأمريكية لكي تنافس غيرها، وانشئ برنامج (فولبرايت) للتبادل العلمي وغيره[144].

وتستقطب هذه الجاذبية الأمريكية طاقات شابة كبيرة من مختلف أنحاء العالم من (الحالمين) بالولايات المتحدة (الحلم الأمريكي) وتنتقي دائرة الهجرة الأمريكية حوالي (50–100) فرد كل عام ضمن (يانصيب البطاقة الخضراء) ليكونوا مواطنين أمريكيين[145]. وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وتفرد أسلوبها في الحياة كخير وسيلة لتصدير ثقافاتها إلى الآخرين[146]. مستغلة في ذلك ما تمتلكه من قدرات دعائية وإعلامية كبيرة تحمل رسالة موجهة نحو الخارج حيث التسليم بالقدر الأمريكي. فالدعاية الأمريكية لها فلسفتها الخاصة ومبرراتها وأجهزتها وأدواتها وكل ذلك يتواصل مع تاريخ الولايات المتحدة في هذا الميدان، ويتوافق مع برنامج السيطرة والهيمنة في العالم. ولن تقف عمليات ممارسة الدعاية عن حدود الإدارات الأمريكية في وقت الأزمات بل تعدى ذلك إلى إنشاء منظمة حكومية تحت إشراف وكالة المخابرات الأمريكية للإشراف والسهر على الدعاية والرقابة في وسائل الإعلام المختلفة. وقد أمتد دور (وكالة الاستعلامات للولايات المتحدة United State Information Agency) لتشمل كل شيء من تمويل الرحلات الدراسية لأساتذة جامعيين ومثقفين، إلى الرشوة الصريحة لصحفيين وكتاب يضعون أسماءهم على أعمال مختلفة معدة عن قصد لغايات محددة، إلى تمويل إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية ودور نشر في مناطق مختلفة من العالم، لذا أصبحت الحرب الإعلامية الدعائية وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية من خلال العمل على شيطنة الخصم والتحريض ضده، كما في الحرب على أفغانستان والعراق[147].

من جانب آخر، شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب تكريساً للفكرة التي تربط بين الديمقراطية والأمن في الخطاب الأمريكي من باب إن الديمقراطية والعولمة الاقتصادية صنوان، بحيث يصبح من مصلحة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية لتأمين مصالحها الاقتصادية طالما بدا نشر الديمقراطية – وفقاً لهذا الاتجاه – يمثل في جوهره محاولة لإسباغ الشرعية أو الصفة المثالية على مصالح الولايات المتحدة. وهناك جملة من التفسيرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه الجديد أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي، التي ترى إن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل على دعم المصالح الأمنية للولايات المتحدة[148]. التي تلقت نقداً لاذعاً من الكاتب الأمريكي (ستانلي هوفمان)، التي وصفها بأنها عبارة عن (مبدأ تزييف الإدراك وتزييف التحليل أيضاً، لأنها تبسط المواقف الشديدة التعقيد وتتميز بالصيغ الجاهزة، إذ تستر الحقائق البالغة

---

[144] حسن الحاج علي أحمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، من كتاب احتلال العراق (الأهداف، النتائج، المستقبل)، سلسلة كتب المستقبل العربي، 32، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص77-78.

[145] موقع يانصيب البطاقة الخضراء على الانترنت:.www. USAGC.org

[146] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص136-137.

[147] صباح ياسين، أعلام احتلال العراق، الصدمة والرعب، من كتاب : الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، سلسلة كتب المستقبل العربي 43، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص24-25.

[148] صفاء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر، تحليلات عربية ودولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، منشور على الموقع:

التداخل إلى مجرد شعارات مقدسة، كما أنها تتميز بالسطحية، لأن هذه الشعارات تكشف عن نوع من الجهل بالصيرورة السياسية والتاريخية والاجتماعية التي ينبغي أن تكون موضع السياسة الخارجية الأمريكي). وعلى هذا الأساس أخذت الولايات المتحدة الأمريكية فرض تحالفاتها وتدخلاتها واحتلالاتها الدولية على وفق تصورها ورؤيتها لمفهوم الإرهاب الذي عد عدواً غير واضحاً وغير محدد المعالم، بل العدو اللامتوقع وحتى المجهول، وتحت ذريعة (مكافحة الإرهاب) فوضت الإدارة الأمريكية نفسها في عمل ما تحب ضد من تكره حتى لو دخلت في متاهات الاحتلال ومستنقعاته ونتائجه الوخيمة على الشعب الأمريكي وعلى شعوب البلدان التي شاركت حكوماتها في مثل هذه التحالفات الاحتلالية[149]، كما حاولت الإدارة الأمريكية إضفاء نوع من الحتمية والقدرية على هذا الصراع. وهو ما صرح الرئيس الأمريكي بوش الأبن به في واشنطن بتاريخ 1/أيلول/2006، بأن الحرب على الإرهاب هي (الكفاح العقائدي الحاسم في القرن الحادي والعشرين والمبارزة الكبيرة بين الأمم الحرة وأولئك الذين يسخرون العنف لفرض رؤيا قاتمة من الاستبداد حول العالم)[150].

وتحت عنوان (الدولية التقدمية: استراتيجية ديمقراطية للأمن القومي) طرح الديمقراطيون استراتيجية للأمن القومي مضادة لاستراتيجية الرئيس بوش لسنة 2002 أكدت أن (الرئيس بوش في كثير من المجالات يقود الولايات المتحدة في الاتجاه الخطأ فيما يتعلق بالأمن القومي) وإنه (بالتركيز الشديد على القوة العسكرية، فإن الإدارة تتخلى عن مسؤوليتها بتصميم استراتيجية سياسية واقتصادية وبعيدة المدى لتغيير الأوضاع التي تنمو فيها الأصولية الإسلامية، والتي تشكل مصادر محتملة لظهور تهديدات جديدة لأمننا القومي) ثم عرضت استراتيجية الديمقراطيين لجوانب فشل استراتيجية بوش لعام 2002، شملت خمسة جوانب، هي : التكاليف المرتفعة للعمل الإنفرادي The High Costs Unilateralism (الحرب في أفغانستان والعراق)، خطة طريق بدون نتائج واضحة The Road Map to Nowhere (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي)، الاعتماد الزائد على القوة العسكرية Overreliance on Military، ضعف التركيز على قضية الانتشار النووي والأمن الداخلي Weak Focus on proliferation. Homeland security، وأخيراً القيادة المهتزة في الخارج Faltering Leadership Abroad . ثم قدم الديمقراطيون استراتيجية بديلة أطلقوا عليها (الدولة التقدمية) Progressive internationalism، شملت ست أولويات أساسية، هي: دعم الديمقراطية في الخارج، منع الإرهابيين والأنظمة الخطرة من حيازة أسلحة التدمير الشامل، سد الفجوات في الدفاع عن الوطن، تطوير الجيش الأمريكي واستخدامه بفعالية أكثر، تقوية تحالفات أمريكا الاستراتيجية وأخيراً استعادة القيادة الاقتصادية العالمية[151].

ولكن هاتين الاستراتيجيتين على الرغم من نجاحهما، إلا إنهما أثرا كثيراً على سمعة الولايات المتحدة وقدرتها على رد التهديدات المتعاظمة لاستراتيجيتها الشاملة ومطمحها في قيادة العالم. فقد أجرى بيو جلوبال

---

[149] عامر حسن فياض، حقيقة سياسة الإرهاب ومكافحة الإرهاب، قراءة في المسكوت عنه أمريكياً، مجلة المستقبل، العدد 1، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد 2005، ص78.

[150] بوش: الحرب على الإرهاب هو الكفاح (الحاسم) في القرن الحادي والعشرين، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، منشور على الموقع: http://Usinfo.gov.

[151] معتز سلامة، الأمن القومي الأمريكي، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، كراسات استراتيجية، العدد 162، 2006، ص7.

بروجكت استطلاعاً حول رؤية العالم للولايات المتحدة في 44 دولة، وجدت إن صورة الولايات المتحدة كدولة مفضلة، هبطت في إيطاليا من 57% إلى 34% ومن 30% في تركيا إلى 12% وتصادف إجراء الاتحاد الأوربي استطلاعاً للرأي لمختلف الدول المكونة للمجموعة الأوربية حول الدول الأكثر خطورة على السلم والأمن العالمي والذي تصدرته إسرائيل بنسبة 58% وجاءت الولايات المتحدة في الدول المتقدمة على القائمة، بل كانت أكثر خطورة في فرنسا على سبيل المثال، إذ رأى 88% من الفرنسيين الذين تم استطلاع رأيهم إن الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر على السلام العالمي، وفي مارس 2004، أجرى مركز بيو استطلاعاً آخراً للرأي مثلت نتائجه خيبة أمل لصانعي الدبلوماسية الأمريكية نظراً لاستمرار التدهور في صورة الولايات المتحدة في دول تعد حليفاً تقليدياً لها. وكانت النتائج أسوأ بكثير في الدول العربية والإسلامية إذ لم تكن توجد أي نسبة تفضيل للولايات المتحدة في دولة مثل الباكستان، بينما كانت نسبة من لديهم نظرة مفضلة في تركيا لا تتعدى 3% ثم أجرى معهد يوجوف لاستطلاع الرأي دراسة لصالح صحيفة الديلي تلجراف البريطانية حول التوجهات تجاه 23 دولة بينها الولايات المتحدة، إذ جاءت في المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي لا تستحق احتراماً دولياً، تالية لإسرائيل في هذا التصنيف[152].

وفي تقرير لمجموعة عمل برئاسة (بيتر بيترسون) وبرعاية مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، بعنوان (العثور على صوت لأمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية الأمريكية)، إن العداء لأمريكا يهدد أمننا القومي ويشل فاعلية دبلوماسيتنا، والولايات المتحدة ليست فقط معرضة لمخاطر زائدة من وقوع هجوم مباشر من جانب أولئك الذين يكرهونها أكثر من غيره، بل لأنه يصبح من الصعب أكثر وأكثر على الولايات المتحدة أن تحقق مطامحها الطويلة الأجل بينما هي تخسر أصدقاءها ونفوذها، وتصبح الولايات المتحدة بمكانتها على هذا القدر من القوة ووحدها ،بمثابة مانع الصواعق تتلقى مخاوف العالم وازدراء للحداثة والامساواة والعلمانية والعولمة. كما ورد في هذا التقرير (هذا العداء للولايات المتحدة الآخذ بالتنامي هو مشكلة عميقة ومنتظمة ولا يمكن إدارتها بإصلاح سريع ولا بمراقبة دفاعية تأتي بعد أن يقع ما يقع وبدافع الأزمة فإذا لم توقف عند حد فإن عواقبها في المستقبل ستكون أشد جسامة من ذلك)[153].

كما يحدد بريجنسكي في كتابه (فرصة ثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية) تحولات رئيسة شهدها العالم منذ عام 1990 خلال انحساراً للتنافس الدولي والتي لم تستطيع السياسة الخارجية الأمريكية الاستفادة منها والتفاعل معها على النحو الأفضل، بل أن الأداء الضعيف للرؤساء الثلاثة في التفاعل مع تلك التحولات قد أوقع الولايات المتحدة في أزمات أساءت إلى صورتها وقللت من احتمال قيادتها للعالم.

---

[152] أحمد السمان، هل تمكنت الدبلوماسية العامة من إصلاح الصورة الأمريكية؟. ملف الأهرام الإستراتيجي، المجلد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2005، على الموقع:.http://acpss,ahram.org.eg/ahram

[153] مجلس العلاقات الخارجية، العثور على صوت لأمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية، من كتاب العراق: الغزو – الاحتلال – المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص302.

وهذا ما توضح جلياً مع تزايد ضغوط الرأي العام والكونغرس الديمقراطي على الإدارة الجمهورية أيام الولاية الثانية لبوش الأبن وكثرة الاستقالات داخل الإدارة الأمريكية، والتي أجبرتها على مراجعة السياسات المطبقة في العراق حيث ساهمت فيها تقارير عديدة، بيكر – هاملتون مثلاً، أدت نتيجتها إلى عقلنة الأهداف المرجو تحقيقها في العراق، وبدلاً من الحديث عن نشر الديمقراطية تم التركيز على تثبيت الأمن والاستقرار في العراق ووقف تدخل دول الجوار ومنع البلاد من الانزلاق إلى الحرب الأهلية، مركزة جهودها من خلال تفعيل بنود الوثيقة الصادرة عن مجلس الأمن القومي في 30 تشرين ثاني/نوفمبر/ 2005 والتي تسمى بـ(الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، معتمدة بالأساس على فقرة (تحييد التمرد – القاعدة)[154]. إذ تفاوضت وتحالفت مع المجاميع الجهادية والعشائر العراقية التي توجهت مؤخراً لمحاربة تنظيم القاعدة، بسبب انحرافاته التي لم تراع طبيعة المجتمع العراقي[155].

وقد أثمرت هذه السياسة عن تراجع الهجمات إلى حد كبير تجاه القوات الأمريكية في العراق، مما مكن الرئيس بوش الأبن في عام 2008 من التكلم عن إنجاز له في العراق أخيراً. ففي برنامج Evening News وأثناء مقابلة بين كاثي كوريس والرئيس بوش الأبن في أثناء زيارته لمحافظة الأنبار ذكر بوش (إن النجاح في العراق سوف يكون ضربة قوية في هذا الصراع الآيديولوجي، وعلى هذا فإن الشعب الأمريكي يجب أن يتفهم ما يحدث في الشأن العرقي)[156].

وكنوع من التبرير المقنع لبقاء القوات الأمريكية في العراق، فإن الإدارة الأمريكية الحالية تحاول إظهار المعارك فيه على مستوى عال من الأهمية، مستشهدة بأقوال أعدائها. فقد جاء في الاستراتيجية القومية للنصر في العراق ما نصه (لقد أعلن أسامة بن لادن إن الحرب العالمية الثالثة .. محتدمة في العراق، وإنها ستنتهي هناك أما بنصر ومجد أو ببؤس وإذلال. وأعلن أيمن الظواهري إن العراق هو الساحة لأعظم معركة حيث يأمل في طرد الأمريكيين ثم نشر موجة الجهاد إلى الدول العلمانية المجاورة للعراق. وأعلنت القاعدة في العراق علناً إننا نحارب اليوم في العراق وغداً في أرض الحرمين الشريفين، وبعد ذلك في الغرب.. ما يحدث في العراق سيؤثر على أمننا القومي)[157]. ولكون الحرب في العراق قد اتخذت مضموناً آيديولوجياً، فقد جرى التركيز على التوفيق بين الجوانب غير القتالية والقتالية كعنصر أساسي في قواعد بيتراوس Petraeus وأدويرنو Odierno لمكافحة التمرد. وتشير دراسة قام بها معهد انترابرايس الأمريكي لأبحاث السياسة العامة في الثالث من نيسان 2008 بشأن الاستراتيجيات العسكرية التي وضعتها الولايات المتحدة ونفذتها في حربها على الجماعات المسلحة وحركات التمرد في العراق إلى استغلال أوديرنو لـ(حركة الصحوة) التي ظهرت في الأنبار عام 2007 إذ شجع أوديرنو على ظهور مثل هذه الحركات ليس في الأنبار فحسب بل في جميع أنحاء العراق، واجتمع مع مؤسس الحركة

---

154 النص الكامل لوثيقة (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، نشرة واشنطن، منشورة على :.http://careers.state.gov
155 عباس محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص158.
156 محمد الجوهري، بوش في الأنبار.. وترنيمة وداع في أعلام أمريكا، تقرير واشنطن، العدد 125، 8 سبتمبر، 2007. .www.taqrir.org
157 الإستراتيجية القومية للنصر في العراق، مصدر سبق ذكره، ص3.

الشيخ المرحوم (ستار أبو ريشة) في ديسمبر 2006، واستطاع كل من أوديرنو وبيترايوس انتهاز الفرصة لعمل صداقات مع أعدائهم السابقين، رغم وجود تحفظ من جانب القوات الأمريكية، بشأن التعاون معهد وتخوف من أن تحول هؤلاء المسلحين إلى شركاء ما هو إلا أمراً مؤقتاً. وتقول الدراسة إنه إذا لم تستمر الولايات المتحدة وقوتها والقادة السياسيين في الالتزام باستمرار وتعزيز الاستراتيجيات السابقة التي أدت إلى هذا (النجاح العسكري)، وإمداد قواتها والمدنيين في العراق بالمواد اللازمة ، فإن كل ما حققته من مكاسب سيذهب هباءً[158].

وكان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق – بريجنسكي – قد اقترح مقاربة بديلة لتحديد التحدي الاستراتيجي المركزي للولايات المتحدة من خلال التركيز على نحو أوسع على (الاضطراب العالمي) من حيث مظاهره الإقليمية والاجتماعية والتي يمثل الإرهاب من بينها عارضاً حقيقياً مهدداً – من قيام حلف دائم وكبير بين الديمقراطيات المتشابهة في التفكير في حملة شاملة ضد الظروف التي عجلت بحدوث ذلك الاضطراب. ولتحقيق هذه الغاية سيؤدي النجاح الجذاب للديمقراطية في الولايات المتحدة وبروزها الخارجي عبر تعريف إنساني للعولمة إلى تعزيز فعالية القوة الأمريكية وشرعيتها، ويزيد من قدرة الولايات المتحدة على التغلب، مع الآخرين على نتائج الاضطراب العالمي وأسبابه، فالاضطراب العالمي يكشف عن نفسه بطرق متنوعة (الفقر الواسع والمستمر، الظلم الاجتماعي، وظلم أثني أو أصولية دينية وصراعات قبلية)[159].

كما ويرى بريجنسكي، إن القيادة الأمريكية للشؤون العالمية تتطلب أولاً وقبل كل شيء سياسة حمائية ذاتية عقلانية ومتوازنة من أجل تخفيف المخاطر الأكثر رجحاناً وتهديداً للمجتمع الأمريكي، وبدون أن تثير هوساً جنونياً بالأمن القومي، وتستدعي ثانياً جهداً صبوراً ومطاولة لتهدئة المناطق الأكثر تفجراً في العالم، والتي تولد معظم المشاعر العدائية والعاطفية التي تغذي العنف، وتتطلب ثالثاً جهداً مستمراً من أجل إشراك الأجزاء الأكثر حيوية وحميمية من العالم في إطار عمل مشترك، لاحتواء المصادر المحتملة لأكبر الأخطار والتخلص منها إذا أمكن ذلك. رابعاً وتتطلب الاعتراف بالعولمة بوصفها أكثر من مجرد صدفة لتعزيز التجارة وزيادة الأرباح بل ظاهرة ذات بعد أخلاقي أعمق، وخامساً تتطلب تربية سياسية محلية تعي المسؤوليات المتعددة المتأصلة في التكافل الدولي[160]. وخلاصة تلك المتطلبات تجد ما يبررها إذ نبهت أحداث 11 سبتمبر الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقائدية متباينة وعوامل ذاتية، في السياسة الدولية. جعلت الكثير من الافتراضات الأساسية في علم الاجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني الاجتماعي التي ترى (إن العالم يتجه نحو مصير مشترك، يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وإن المجتمعات تتمايز بحسب موقعها في مسار عجلة التاريخ، التي تقود جميع المجتمعات نحو وضعية واحدة)[161]. وتلك هي الضمانة –

---

[158] نهى أبو الكرامات، ست استراتيجيات أمريكية للتعامل مع العنف بالعراق، تقرير واشنطن، العدد 151، 21 مارس/ 2008، منشور على الموقع: www.taqrir.org.

[159] زبيغنيو بريجنسكي، الأختيار...، مصدر سبق ذكره، ص241.

[160] المصدر نفسه، ص244.

[161] ستيف سميث، العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، سبتمبر 2003، ترجمة عادل زقاغ وعبد الله راقدي، منشور على الموقع: .http:llwww.geocities.com

المتوفرة على الأقل الآن، حتى تبدأ الشعوب على مختلف عقائدها ببناء ذاتيتها بفسحة سلم معقولة. إنها هدنة تاريخية تتضح الخيارات وتتقل عزم الليبرالية المتوحشة من خانة الخيار القسري لعقائدها إلى خانة الاختبار الحقيقي لها. وتلك هي الفطنة الاستراتيجية. إذ أن الانتقال للديمقراطية لم يعد مربوطاً على هبة شعبية وانتفاضات تخلف وتراجع بل لا بد من تخطيط وتدبر.

الخاتمة

وبعد كل ما تقدم، يبدو إن العالم بكل قواه مقبل على مهمة صعبة، حيث تتبيت النهج السلمي في العلاقات الدولية بعد أن جربت الدول مآسي تهاونها بهذا الصدد. وتلك مهمة لا تستقيم دون مرجعية فكرية ونهج عقلاني يحدد ما ينبغي أن يكون لا ما يراد له أن يكون . فمصير العالم، كما أثبتت الوقائع والأحداث التي زخر بها القرن الواحد والعشرين ، واحد ولا يتجزأ، وإرادة شعوبه، كمطمح إنساني، واحدة لا تتجزأ لاسيما في التوسل بالديمقراطية كنهج للتمدن والتطور والاستفادة من الإنجازات الحضارية التي بدت وكأنها أحيدت عن عمد من مراميها الحقيقية.

ولكي يتسق الجميع مع هذه الرؤية/ المطلب، لا بد من وقفة جادة توقف التداخل الوسائلي وتحدد المعطيات التي يراد لها التشكل لا التوسل بوسائل عنف من أجل تحقيق غايات سلمية.

ومن هنا لا بد للشعوب من وقفة جريئة مع الذات، بناءاً لا جلداً، تحدد ما تريد من الديمقراطية وتؤهل نفسها للوصول إلى عتباتها، وتلك مسؤولية صناع القرار أولاً كونهم مدعوين لتهيئة المناخات المناسبة لهذا البناء لا القبض ويتعسف على السلطة والتنكيل بإسمها. كما لا بد للشعوب وقواها الحية من تثقيف نفسها على التداول السلمي للسلطة والاعتراف بالآخر الذي هو منها بدلاً من التوسل بالآخر المدجج بالسلاح لظلمها وإستلاب خياراتها.

إنها دعوة ثلاثية الأبعاد، تعطي للاستراتيجية حقها كإطار تخطيط وللديمقراطية حقها كخيار بناء بعيداً عن التداخل المفضي إلى نهاية جدواها السلمية.